



PROVISIONAL  
A/38/PV.83  
10 January 1984  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الاثنين ، ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٠٠

( بنما )	السيد ايويكسا	الرئيس :
( ليبيريا )	السيدة جونز	نم :
	( نائبة الرئيس )	

تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : [ ١١٣ ] ( تابع )  
( ب ) قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان : تقرير اللجنة الخاصة

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :  
( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات  
الطاقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعاً  
من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section , Department of Conference Services ,  
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لمناهضة الفصل العنصرى في الالعب الرياضية
- ( ج ) تقرير الامين العام
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- ( هـ ) مشاريع القرارات
- ( و ) تقرير اللجنة الخامسة

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى : [ ١٢ ]

- ( أ ) فصول ينظر فيها في الجلسة العامة مباشرة [ الفصول الاول والسادس ( الفرعان باء وها ) ، والثامن والتاسع ( الفروع الفالى جيم ) ]

( ب ) السنة الدولية للمسلم :

- ١ ' تقرير الامين العام
- ٢ ' مشروع القرار
- ٣ ' تعديل
- ٤ ' تقرير اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣.البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط :

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان : تقرير اللجنة الخامسة (A/38/678)

قدم السيد فونتين أورتيز (كوبا) مقرر اللجنة الخامسة ، تقرير تلك اللجنة

الوارد في الوثيقة (A/38/678) ثم تكلم على النحو التالي :

السيد فونتين أورتيز (كوبا) (مقرر اللجنة الخامسة) (ترجمة

شفوية عن الإسبانية) : أتشرف بأن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة الخامسة بشأن  
البند الفرعي (ب) من البند ١١٩ من جدول الأعمال المعنون : " تمويل قوات الأمم  
المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط " المتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .  
ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن هذا الموضوع في الوثيقة A/38/678 .

ويرد في الفقرة ٧ من التقرير مشروع قرارين ، اعتمدتهما اللجنة بـ ٩٤ صوتاً  
ضد ١٢ صوتاً وامتناع ٦ عن التصويت . وتوصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد  
كل من مشروع القرارين .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : أعطي الكلمة لممثل البانيا لتعلييل

تصويته .

وأود أن أذكر الممثلين أن الكلمات التي تلقى لتعلييل التصويت تحدد بعشر دقائق وتلقبها الوفود من مقاعدها .

السيد باباجورجي ( البانيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان وفـد

البانيا سيصوت ضد مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/38/678 الموصى باعتمادها من جانب الجمعية العامة بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

ويود وفدنا أن يؤكد أن تصويتنا المعارض يتشئ مع موقفنا دائما في الاقتراعات التي أجريت بشأن تمويل مختلف قوات الأمم المتحدة وارسالها الى أماكن عدة في العالم . لقد أوضح وفد ألبانيا موقفه بـجلاء دائما في الجمعية العامة وفي اللجنة الخامسة ولنـن يفعل ذلك بالتفصيل اليوم .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : ترد توصيات اللجنة الخامسة

في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/38/678 . وهناك مشروعا القرارين ألف وواحد وقد درستهما اللجنة سوية ، وسيتم اجرا التصويت عليهما بنفس الطريقة هنا في الجلسة العامة .

وقد طلب اجرا تصويت سجل .

أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، البحرين ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ،

كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كوستاريكا ، قبرص ، الدانمرك ،

اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،

غابون ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،

هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ،

إيطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، لبنان ،  
 ليسوتو ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، نيبال ،  
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،  
 باكستان ، بنما ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ، سانت لوسيا ،  
 ساموا ، العربية السعودية ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،  
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، ترينيداد  
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ،  
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية  
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة  
 الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،

المعارضون : البانيا ، بلغاريا ، بيلاروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،  
 كوبا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، منغوليا ،  
 بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، أوكرانيا ( جمهورية -  
 الاشتراكية السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .  
المتعنون : أفغانستان ، بوروندي ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، العراق ،  
 ملديف ، اليمن .

اعتمد مشروعا القرارين ألف و٨٠ بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ٧ عن

التصويت ( القرار ٣٨/٣٨ ألف و٨٠ ) \*

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : أعطى الكلمة لممثل الجماهيرية

العربية الليبية لتعليق تصويته .

\* بعد ذلك أبلغت وفود بوروندي وتوغو وجزر سليمان وزائير وقطر والمغرب

وملاوي الأمانة العامة بأنها كانت تتوى التصويت مؤيدة ؛ وأبلغ وفد فييت نام بأنه كان ينوى

التصويت معارضا .

السيد تيار ( الجماهيرية العربية الليبية ) : يود وفد الجماهيرية العربية الليبية التأكيد على موقفه السابق في قضية وجود ما يسمى بقوات حفظ السلام في المنطقة العربية . ويتلخص هذا الموقف فيما يلي : ١ - أن قوات حفظ السلام لم تحرك ساكنا عندما اجتاحت الكيان الصهيوني لبنان في السنة الماضية ، كما أن قوات حفظ السلام لم تردع الكيان الصهيوني عن شن عدوانه المستمر ، وهذا أثبتت عدم فاعليتها . ٢ - أن وجود هذه القوات لن يؤدي الى حل المشكلة بالمنطقة ، وأن الحل الصحيح هو أن يرغم المعتدي على إيقاف عدوانه . ٣ - أن المعتدي ، والقوة التي ساندته ، ولا تزال تسانده ، هي التي يجب أن تتحمل مسؤولية ما قامت به . ولكل ما تقدم ، فإن وفد بلادى لم يشارك في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/38/678 .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : بهذا تكون الجمعية العامة

قد انتهت من دراسة البند ١١٩ من جدول أعمالها .

البند ٣٢ من جدول الأعمال ( تابع )

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ( A/38/22 و Add.1 )
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ( A/38/66 )
- ( ج ) تقرير الأمين العام (A/38/455)
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/38/550)
- ( هـ ) شايخ القرارات (A/38/L.20 الى A/38/L.28 ، A/38/L.30 ، A/38/L.31)
- ( و ) تقرير اللجنة الخاصة (A/38/654)

**الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) :** أود أن أذكر الممثلين بأن النقاش

حول هذا البند قد انتهى في الجلسة العامة (٧١) التي عقدت يوم الجمعة ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر .

أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق الذي يود تقديم مشروع القرار A/38/L.20 .

**السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** ان سياسات

وممارسات الفصل العنصرى البشعة والبيغضة معروفة تماما لهذا المحفل وللعالم أجمع الى درجة لا تحتاج الى تقديم خاص . ولمعشرات السنوات لا يزال العالم يدين هذه السياسات والممارسات التي عايشها شعب جنوب افريقيا ، أوبالأحرى ، عاش تحت وطأتها . فهناك يعيش كل يوم ٢٠٠ . ٠٠٠ شخص ، سجناء داخل السجن الذى يمثل اقليم جنوب افريقيا بأكمله . نعم ، ان جنوب افريقيا هي سجن كبير يشع . فالآلاف من أهالي هذا البلد يمضون فترات طويلة من حياتهم في السجن أو مدى الحياة الى الأبد . بينما الآلاف الاخرون يشوهون ويعذبون جسديا أو عقليا .

كما يرسل الآلاف من الآخرين للعمل الاجباري ، ويلقى العديد من السجناء حتفهم على ايدي رجال الشرطة او في السجون . وجنوب افريقيا اليوم في موقف لا تحمد عليه فلديها اكبر عدد من المسجونين في العالم بأجمعه . ويتلقى الاطفال السود تعليما مستواه ادنى من مستوى تعليم الاطفال البيض . ويحصل العمال من السود على أجور تقل كثيرا عن اجور نظرائهم من البيض لنفس العمل . وعلى الرغم من تمتع العمال البيض بحق تكوين النقابات العمالية والانضمام اليها يحرم نظرائهم السود من الحق نفسه . ولا يمكن لأسر العمال السود ممن يعملون في مناطق البيض ان تنضم اليهم . ان السكان السود بأكثرهم الذين يشكلون ما يزيد على ٧٠ في المائة من اجمالي سكان جنوب افريقيا يتم اقتلاعهم من اراضي اجدادهم بطريقة وحشية ودون رحمة ليعاد توطينهم في اراضي بعيدة جدا مكتظة بالسكان تمثل ١٣ في المائة بالكاد من مساحة جنوب افريقيا ، ومن ثم تجبرهم على فقد ما كانوا يعملون بمشقة من أجل اقامته لعدة عقود من منازل ومحلات ومدارس وكنائس وامدادات المياه وغيرها من البنية الاساسية .

وقد استمرت تلك السياسة حتى بعد قيام سلطات جنوب افريقيا العنصرية بمهزلة تشرين الثاني / نوفمبر . وحتى الكنائس لا تنجو من العمل الوحشي الذي لا يرحم لبلد وزر الفصل العنصري الذي يخشى الله . وفي ظل تلك الظروف يكون من الصحيح لهذه الجمعية العامة اولا ان تكرر من جديد شجبها وادانتها لسياسة الفصل العنصري ؛ ثانيا ، ان تؤكد من جديد حق شعب جنوب افريقيا في استخدام كل الوسائل الضرورية المتاحة لديه للقضاء على الفصل العنصري ؛ ثالثا ، ان تشني على شعب جنوب افريقيا للمنجزات التي حققها في كفاحه وعلى حركات التحرر الوطني وكذلك على الهيئات الاخرى والنقابات العمالية والمنظمات لحملتها التي لا تكل من اجل عزل جنوب افريقيا ؛ رابعا ، ان تطالب مرة اخرى المؤسسات المالية الدولية والشركات بالتوقف عن مساعدة وتدعيم نظام الفصل العنصري ؛ خامسا ، ان تدعو الى مساعدة شاملة لشعب جنوب افريقيا في كفاحه من اجل السلم والساواة والحريّة والعدل والتقدم الاجتماعي والاقتصادي .



ان تأييد هذا القرار سيكون بمثابة مواصلة للايتام والارامل والمقهورين والفقراء .  
واوصي هذه الجمعية باعتماد مشروع القرار A/38/L.20 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ادعوا الآن مثل غينيا لتقديم مشروع

القرار A/38/L.21 .

السيد دياللو (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني ان اقدم

مشروع القرار الوارد بالوثيقة A/38/L.21 بشأن برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى  
بالنيابة عن الدول المتقدمة بالمشروع . ويهدف مشروع القرار هذا الى تعزيز الظروف التي  
يمكن ان تمكن من القضاء سريعا على جريمة الفصل العنصرى تحشيا مع المبادئ الأساسية  
لميثاق الامم المتحدة .

ويتضمن مشروع القرار هذا خمس فقرات في الديباجة وثلاث فقرات في المنطوق .  
وتعبر الفقرة الاولى من الديباجة عن القلق الشديد ازاء الحالة الخطيرة في الجنوب  
الافريقي الناشئة عن سياسات واعمال النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وتعرب الفقرة  
الثانية من الديباجة عن الرغبة في تشجيع المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير اكثر فعالية  
لتأمين الاستئصال السريع للفصل العنصرى واقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب  
افريقيا . اما الفقرة الثالثة من الديباجة فانها تسلّم بأهمية العمل المتضافر من جانب  
الحكومات وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والافراد من اجل ذلك الغرض .  
وتشير الفقرة الرابعة من الديباجة الى اعلان العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى  
اعتبارا من ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ . اما الفقرة الخامسة من الديباجة فتشير  
الى برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى الذى اعتمدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل  
العنصرى في ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ .

الفقرة ١ توصي جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والافراد  
باعتماد برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى . والفقرة ٢ تدعو جميع الحكومات والمنظمات

والافراد الى اتخاذ تدبير فعال في ضوء هذا البرنامج بالتعاون الوثيق مع اللجنة الخاصة  
لمناهضة الفصل العنصرى ومركز مناهضة الفصل العنصرى بالأمانة العامة .

اما الفقرة ٣ فتطلب من الامين العام ان يكفل من خلال ادارة شؤون الاعلام بالأمانة  
العامة نشر برنامج العمل على اوسع نطاق وان يصدر تعليقاته الى جميع مكاتب الامم المتحدة  
باتخاذ التدبير الصحيح لتعزيز تنفيذه .

ونعتقد ان التأييد المطلق لروح ونص مشروع القرار هذا هو الحد الادنى الذى يمكن  
للحكومات الديمقراطية والمحبة للسلم والعدل والحرية ان تقوم به لتعرب عن تضامنها مع  
ضحايا جريمة الفصل العنصرى . وبالتالي نقدم الآن مشروع القرار A/38/L.21 لاعتماده من  
جانب الجمعية العامة للامم المتحدة ، ونأمل ان يكون اعتماده بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ادعو الآن مثل اوغندا لتقديم

مشروع القرار A/38/L.22 .

السيد بيغوبى (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما زالت

سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا تمثل تهديدا للسلم في منطقة الجنوب  
الافريقي بوجه خاص وللسلم والأمن الدوليين بصورة اكيدة .

وان يشعر نظام الفصل العنصرى بخطر المقاومة المتزايدة يتبع مناورات غادرة لتدويل  
الصراع وتشن جنوب افريقيا حملة دموية لزعة الاستقرار في الدول المستقلة المجاورة . وفي  
العام الماضي كانت الدول الافريقية في المنطقة ضحية اعمال العدوان التي اقترفها النظام  
العنصرى . وبدلا من الاستجابة لتوصيات مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة  
صعدت جنوب افريقيا من هجماتها العسكرية وأعمال زعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة .  
وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ قامت القوات العنصرية باكبر مذبحه في ليسوتو  
مما ادى الى تشريد العديد من سكان جنوب افريقيا وموت الكثير من مواطني ليسوتو . وفي  
شهر ايار / مايو من هذا العام شن النظام العنصرى لجنوب افريقيا غارة جوية اخرى لا يبرر  
لها ضد موزامبيق . وتمت غارة مطالة في الشهر الماضي طبقا لما ورد في الانباء .

وتواصل جنوب افريقيا احتلالها للجزء الجنوبي من انغولا . وعلاوة على ذلك ، ينخرط النظام العنصرى في اعمال اخرى لزعة الاستقرار ، بما فيها التخريب الاقتصادى ، وتسليح وتمويل مجموعات منشقة في المنطقة . والهدف من ذلك هو تخويف حكومات تلك البلدان المستقلة لردعها عن دعم كفاح التحرير ، واستبدالها بشكل نهائي بحكومات عميلة . وهناك هدف اخر يتمثل في زيادة اعتماد تلك البلدان اقتصاديا على جنوب افريقيا . فليس من الغريب اذن ان تصبح المنشآت الاقتصادية هدفا لعمال التخريب . ان الاثار المترتبة على سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا تستمر في التزايد مع استمرار الفصل العنصرى في الجنوب الافريقى . وهذا الوضع قد اصاب الحياة الاقتصادية في البلدان المعنية بالخلل . ان دول خط المواجهة تدفع ثمننا باهظا لالتزامها بتحرير الجنوب الافريقى . لذلك ، فاننا نناشد المجتمع الدولى ان يقدم لها كل مساعدة ممكنة .

وفي هذا السياق ، اقدم ، نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/38/L.22 المؤرخ في ٢٢ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٣ ، المتعلق بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، والمعنون " آثار الفصل العنصرى على بلدان الجنوب الافريقى " وينص مشروع القرار هذا على ان الجمعية العامة :

" ١ - تدين اعمال العدوان التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى ضد انغولا وليسوتو وموزامبيق ، وتدين تهديداته للدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقى ؛

٢ - تطالب بأن تنسحب جميع قوات نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا فورا وبدون شرط من انغولا ، وتطالب جنوب افريقيا بأن تحترم كل الاحترام استقلال الدول الافريقية المستقلة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ؛

٣ - تؤيد كل التأييد التدابير التي اتخذتها حكومة انغولا وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة لضمان وحماية سلامة انغولا الإقليمية وسيادتها الوطنية ؛

- ٤ - تعرب عن تأييدها الكامل لشعب موزامبيق وحكومتها في نضالهما للحفاظ على استقلالهما الوطني ، وسيادتهما الوطنية ، وتحث جميع الدول على تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمادي لموزامبيق ؛
- ٥ - تددين بقوة كذ لك نظام الاقلية العنصرى في بريتوريا لما يقوم به من اعمال زعزعة الاستقرار والعدوان المسلح والحصار الاقتصادى ضد ليسوتو ، وتحث المجتمع الدولى بشدة على تقديم اقصى المساعدات الى ليسوتو لتمكينها من التزامها الانساني الدولى ازاء اللاجئين وعلى استخدام ما له من نفوذ على النظام العنصرى لحمله على الكف عما يقوم به من اعمال الارهاب ضد ليسوتو ؛
- ٦ - تطالب النظام العنصرى في جنوب افريقيا بدفع تعويض كامل لانغولا وليسوتو وغيرهما من الدول الافريقية المستقلة عما ادت اليه اعماله العدوانية من دمار في الارواح والممتلكات ؛
- ٧ - تطلب الى المجتمع الدولى تقديم المساعدة الى الدول الافريقية المستقلة في المنطقة الفرعية لتمكينها من الدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية ومقاومة اعمال العدوان العدائية التي تقوم بها جنوب افريقيا واعادة بناء اقتصاداتها ؛
- ٨ - تحث مجلس الامن على ان ينظر ، على وجه الاستعجال ، في الوسائل التي تكفل اقرار السلم في الجنوب الافريقي ؛
- ان واجب هذه المنظمة هو ضمان الحفاظ على السلم والامن في الجنوب الافريقي .
- لذلك فاننا نوجه نداء الى جميع الاعضاء ليؤيدوا مشروع القرار هذا .
- الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطى الكلمة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ليقدّم مشروع القرار A/38/L.23 .

السيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يتناول مشروع القرار A/38/L.23 مسألة فرض جزاءات على جنوب افريقيا . واقدمه نيابة عن انغولا واوغندا وبنن والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكاميرون المتحدة وزامبيا وزمبابوى وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وغابون وغانا وغينيا وكينيا ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق ونيجيريا .

وليست هذه المرة الاولى التي تنتظر فيها الجمعية العامة في اتخاذ تدابير عقابية ضد جنوب افريقيا . فجنوب افريقيا مدانة بأبشع الجرائم التي يمكن تصورها . ولقد سبق ان اعلنت الجمعية العامة ان الفصل العنصرى جريمة في حق الانسانية . ان سجل جنوب افريقيا خارج هذا البلد يستحق الادانة بالمثل . وتكف جنوب افريقيا عدوانها ضد الشعوب السوداء المجاورة ، ناهيك عن حقيقة ان السكان السود داخل جنوب افريقيا يحرمون حتى من حق المواطنة في بلدهم . لذلك فان مشروع القرار يهدف الى ابراز قلق المجتمع الدولي ازاء المساعدة التي تحصل عليها جنوب افريقيا من بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ونحن ندرك جميعا ان دولا ثلاثا من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن قد منعت هذا المجلس من فرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وخلال المناقشة أبدى معظم المتكلمين استياءهم من استمرار الروابط التجارية بين بعض اعضاء المنظمة والنظام العنصرى . وتم الاعراب عن نفس القلق بشأن المشاركة الموسعة لكثير من الشركات عبر الوطنية مع جنوب افريقيا ، بما يتعارض مع العديد من قرارات الامم المتحدة . ولهذا السبب فقد اعربنا في مشروع القرار عن استيائنا من موقف بعض الدول الاعضاء المعنية .

وترمي فقرات منطوق مشروع القرار الى تنبيه مجلس الامن الى الوضع المتدهور في جنوب افريقيا ، والخطر الذى تشكله حكومة جنوب افريقيا على الدول المجاورة . لذلك يرجو مشروع القرار من مجلس الامن ان ينظر في اتخاذ تدابير ملائمة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

وبما أن معظم الذين يساعدون جنوب افريقيا لم يؤيدوا اطلاقا استخدام القوة ضدها ، يعتقد مقدمو مشروع القرار هذا أن تلك الدول الأعضاء لن تجد صعوبة في تأييد هذا النص ، الذي يهدف الى اجبار جنوب افريقيا بالوسائل السلمية على الامتثال لقرارات الامم المتحدة .

ولنفس السبب يؤمن مقدمو مشروع القرار ، بما فيهم وفد بلادي ، ان يلقي مشروع القرار هذا تأييدا ساحقا من المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل نيجيريا ، الذي

يرغب في تقديم مشروعي القرارين A/38/L.24 و A/38/L.26 .

السيد فافورا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف نيابة عن

الدول المتبنية لمشروع القرار ، بأن أقدم مشروع القرار الخاص ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الوارد في الوثيقة A/38/L.24 . ومشروع القرار الخاص بالتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، الوارد في الوثيقة A/38/L.26 .

ويسر وفد نيجيريا بصفة خاصة أن يقدم مشروع القرار الخاص ببرنامج عمل اللجنة

الخاصة ، ان أن نيجيريا من الاعضاء المؤسسين للجنة وحظيت برئاستها لعدة سنوات .

وان نيجيريا التي تلتزم حكومة وشعبا بالكفاح من اجل استئصال جريمة الفصل العنصري من القارة الافريقية ، تقدر تماما عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والخدمات المتفانية التي قدمها مركز مناهضة الفصل العنصري في الامانة العامة .

وقد احتفلت اللجنة الخاصة بالذكرى السنوية العشرين هذا العام ، وشعرت

بتشجيع كبير من الاشادة التي تلقتها من الحكومات والمنظمات والافراد ، وخاصة من الشعب

المضطهد في جنوب افريقيا وحركات تحريره . وكلها تحيي الجهود الدائبة التي تبذلها

اللجنة الخاصة في اضطلاعها بولايتها لتعبئة الحكومات والمنظمات من أجل فرض الجزاءات

وغيرها من الاجراءات ضد نظام الفصل العنصري وكذلك من أجل مساعدة شعب جنوب افريقيا

المضطهد ، ولتأكيد اللجنة بصفة خاصة على تعزيز العمل من جانب الرأي العام العالمي دعماً لقرارات الأمم المتحدة .

وقد تذكر أن العديد من الدول الأعضاء ، بما في ذلك جميع الدول الغربية ، قد امتنعت عن التصويت على القرار الذي دعا إلى فرض جزاءات ضد نظام الفصل العنصري أو صوتت معارضة لذلك القرار في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة ، عام ١٩٦٢ . واليوم تؤيد الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء ، بما في ذلك غالبية الدول الغربية ، من حيث المبدأ على الأقل ، فرض جزاءات إلزامية ضد جنوب إفريقيا . وأن حفنة فقط من الدول الغربية - وهي دول كبرى ، للأسف - هي التي لاتزال تعارض فرض أى جزاءات ضد جنوب إفريقيا .

وقد ساعدت الجهود الداعية للجنة الخاصة في فرض حظر إلزامي على توريد الأسلحة لجنوب إفريقيا . كما أنشأت اللجنة الخاصة صناديق لتقديم المساعدة الإنسانية والتربوية لشعب جنوب إفريقيا المضطهد ، وتتلقى تلك الصناديق الآن ملايين الدولارات كل عام في شكل تبرعات من الدول الأعضاء . كما عززت اللجنة الخاصة مقاطعة جنوب إفريقيا ثقافياً وفي الألعاب الرياضية ، وكذلك عززت حملة المطالبة بالافراج عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، والعديد من الحملات الأخرى ، التي لاقت استجابة واسعة من الشعوب في أنحاء العالم وساهمت إلى حد كبير في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . كما اتخذت اللجنة مبادرات لتنشيط اتخاذ عمل من جانب نقابات العمال والطلاب والمرأة والجماعات الدينية من أجل هذا الغرض .

وفي البلدان التي لم تتعاون في اتخاذ إجراءات فعالة لمناهضة الفصل العنصري ، عززت اللجنة العمل عن طريق السلطات المحلية . ونشعر بالرضى للعمل الذي تم القيام به في عدد من الولايات والمدن في الولايات المتحدة وكذلك في عدة مدن ومن جانب السلطات المحلية في المملكة المتحدة . وأود أن أعرب عن ارتياحنا بصفة خاصة لحقيقة أن لندن الكبرى ستعلن عما قريب ، في ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ منطقة لمناهضة

الفصل العنصرى . كما اتخذت اللجنة الخاصة العديد من الخطوات الخلاقة دعما لقرارات الامم المتحدة ، مثل المعرض الدولي للفنون الذى نظم بنجاح وافتتح في باريس منذ أيام قلائل .

ويمكن للجنة الخاصة أن تفخر بعملها وانجازاتها ، ولكنها تعي تماما ان عملها لم ينته بعد ، وان الحالة في جنوب افريقيا في الواقع اخطر مما كانت عليه في أى وقت مضى . ونحتاج لجهد اكبر من جانب المجتمع الدولي .

وقد اقترحت اللجنة الخاصة برنامجا واقعيا للعمل لعام ١٩٨٤ في ضوء الحالة الحاضرة . وهو يستحق التأييد الاجماعي من جميع الحكومات التي تلتزم حقا بالقضايا على الفصل العنصرى .

ونظرا لبعض البيانات التي ادلي بها في اللجنة الخاصة ، لا بد لي أن ادلي بكلمات قليلة حول الآثار المالية لبرنامج عمل اللجنة الخاصة . ورغم الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا والحاجة لنشاط اكبر من جانب اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصرى ، فلا زيادة - اكرر : لا زيادة - مقترحة في الاعتمادات المخصصة في الميزانية لهذا العام . وكان تصرف اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصرى في نفقاتهما من اعتمادات الامم المتحدة حكما واقتصاديا . وقد تمكنا بفضل حسن تصرفهما من الحصول على تعاون سخى في جميع انشطتهما ، من العديد من الحكومات والمنظمات الملتزمة حقا بالعمل ضد الفصل العنصرى . ومع هذا يدهشنا ان صوتا اربعة وفود معارضة لتقديرات الميزانية في اللجنة الخاصة وأن امتنعت سبعة وفود عن التصويت . وأود أن أكرر أن اللجنة الخاصة كانت حكيمة في نفقاتها . وقدمت كشف حساب بكل بنس تم انفاقه ، بما في ذلك الاعتماد الخاص . واذا كان لدى بعض الوفود أى شك ، فلنتصل باللجنة الخاصة أو الامانة العامة حيث تتلقى معلومات كاملة ، ولكن عليها ان تمتنع عن تقديم ما يسمى اوضاع الميزانية لمعارضة أنشطة الامم المتحدة المناهضة للفصل العنصرى .



وقد قلت ان وفد بلادي قد سعد بتقديم مشروع القرار الخاص ببرنامج عمل اللجنة الخاصة . ولا يمكنني أن أقول نفس الشيء بالنسبة لمشروع القرار الخاص بالتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا . وقد كان الاجراء الالتزامي الوحيد الذي اتخذه مجلس الامن ، طوال العقود الثلاثة التي بحثت فيها الامم المتحدة الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا ، ورغم اعمال العدوان الاجرامية العديدة التي يرتكبها نظام الفصل العنصري ، هو حظر توريد الاسلحة الذي فرضه المجلس في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . وقد جاء ذلك الاجراء في اعقاب اعلان المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري ، الذي عقد في لاغوس في آب / اغسطس ١٩٧٧ . وما يصد منا انه حتى ذلك الحظر - وهو ادنى تدبير الزامي ممكن - قد انتهكه بعض الدول الاعضاء وان بعض الدول تتغاضى عن الانتهاكات التي يقوم بها مواطنوها وشركاتها عبر الوطنية .

وقد قام نظام جنوب افريقيا منذ صدور قرار مجلس الامن عام ١٩٧٧ بالتوسع في ميزانيته العسكرية بدرجة كبيرة . وامكن له ان يحصل على معدات عسكرية هامة ، بل ومنظومات من الاسلحة وكمية ضخمة من التكنولوجيا العسكرية . واستطاع ان يصعد اعماله العدوانية ضد الدول المجاورة ويهدد الآن المنطقة بأسرها . بل لا يزال النظام العنصري يتلقى المساعدة في المجال النووي ، رغم رفضه الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار . واننا نرفض تماما ، في حالة جنوب افريقيا ، اي تفرقة بين التعاون النووي للأغراض العسكرية والتعاون النووي للأغراض السلمية .

هناك عدة حكومات قوية تدعي ، عند مواجهتها بالدليل على الامدادات العسكرية لجنوب افريقيا ، ان هذه الامدادات ليست الا ما يسعى بالمواد الثنائية الغرض . ففسي منطق هذه الحكومات ، يمكن ان تكون حتى القنابل مواد مدنية لأنها تستطيع ان تقتل البعوض . وهناك عدة حكومات اخرى ، بما فيها بعض الحكومات التي تعلن تأييدها القوى لحظر الاسلحة ، تخفق في أن تقدم للامم المتحدة معلومات تامة عن الانتهاكات التي يقوم بها مواطنوها ، بل تتستر على المتهمين الذين يقومون بامداد جنوب افريقيا بالاسلحة سرا وبصورة غير مشروعة . ان لجنة مجلس الأمن التي شكلت لمراقبة حظر الاسلحة مصابة بالشلل يعتقد وفد بلادي انه لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لضمان المراقبة الفعالة لحظر الاسلحة لأن أى تعاون عسكري مع نظام الفصل العنصرى يعد جريمة ضد افريقيا وضد السلم وأيضا لأن أى انتهاك لحظر الاسلحة الالزامى ضد جنوب افريقيا انما يقوض من سلطنة ومصادقية الامم المتحدة .

انه ليس من دواعي سرورنا ان ندين احدا ، لكننا نسعى الى تعاون جميع الحكومات والمنظمات والافراد — بغض النظر عن اختلافاتهم العقائدية او اختلافاتهم الاخرى — في الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصرى . لكننا لا نستطيع ان نغض الطرف عن أنشطة الذين يستمرون في امداد مجرمي الفصل العنصرى بأسلحة القتل وفي هذا السياق يقدم وفد بلادي مشروعى القرارين الواردين في الوثيقتين A/38/L.24 و A/38/L.26 ، والمتعلقين بسياسات نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

يتناول مشروع القرار الاول الوارد في الوثيقة A/38/L.24 ، برنامج عمل اللجنة الخاصة وهو يبدأ بتهنئة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على الجهود التي بذلتها لتعزيز الحطة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى . وهو يشني ايضا على عمل مركز مناهضة الفصل العنصرى بالامانة العامة في مساعدة اللجنة الخاصة . ثم يُلحظ تقرير اللجنة الخاصة ويطلب الى الامين العام ان يتخذ جميع الخطوات الصحيحة لتعطين المركز من تقديم خدمات اكثر فعالية الى اللجنة . اما منطوق مشروع القرار فيأذن للجنة الخاصة بتنظيم اورعاية مؤتمرات حسب الاقتضاء عند اراء مسؤولياتها . كما يقرر بعد ذلك تخصيص

اعتماد خاص قدره ٤٠٠٠٠ دولار للجنة الخاصة في عام ١٩٨٤ لتغطية تكاليف المشاريع الخاصة التي ستتخذ اللجنة قرارات بشأنها بغية تعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . واخيرا يرجو من الحكومات والمنظمات تقديم تبرعات او توفير مساعدات اخرى للمشاريع الخاصة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة .

اما مشروع القرار الثاني الذي تقدمه ، وهو الوارد في الوثيقة A/38/L.26 ، فهو يتناول المسألة التي طال نقاشها للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا - وهي مسألة تكتسي اهمية متزايدة وتشير قلعا متناميا بسبب آثارها على استقرار المنطقة وكذلك على السلم والأمن الدوليين . وفي تموز/ يوليه من هذا العام ، عقدت اللجنة الخاصة مؤتمرا بفيينا بشأن هذه المسألة على وجه التحديد ، كجزء من جهودها للنهوض بالحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري .

يبدأ مشروع القرار باعادة تأكيد مختلف قرارات هذه الجمعية بشأن التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، ولا سيما قرارها ٣٧/٦٩ دال المؤرخ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ . ثم يضي فيشير الى القرارات المتعلقة بجعل قارة افريقيا منطقة لا نووية ، ويشير بصفة خاصة الى قرار مجلس الامن ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) الذي يؤكد على ان حصول جنوب افريقيا على الاسلحة وما يتصل بها من مواد يشكل تهديدا لحفظ السلم والامن الدوليين .

ان مشروع القرار ، ان يوجه النظر الى تقارير اللجنة الخاصة بشأن مختلف المؤتمرات المعنية بالفصل العنصري ، بما فيها مؤتمر فيينا ، يحث مجلس الامن على اتخاذ قرارات الزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، لضمان الوقت الكامل لكل تعاون عسكري ونووي مع نظام جنوب افريقيا العنصري . ثم يمضي فيدين اعمال الدول التي تقوم - متحديا لقرار حظر الاسلحة - بتزويد نظام الفصل العنصري بترسانة هائلة من المعدات والتكنولوجيا العسكرية . واخيرا يدعو مشروع القرار جميع الدول الاعضاء ان تعزز الحظر الالزامي على توريد الاسلحة لجنوب افريقيا ، وان تحظر كل تعاون عسكري ونووي مع جنوب افريقيا ، وان تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع اي تعاون من هذا القبيل معها .

يهدف مشروع القرارين اللذان قد متبهما الى الاستجابة الى القلق الجماعي لهذه الجمعية وكذلك المجتمع الدولي فيما يتعلق بالخطر الذي تمثله سياسات الفصل العنصرى على السلم والأمن العالميين . وانني اقدم مشروع القرارين هذين الى هذه الجمعية على أمل ان يحظيا بأقصى تأييد ممكن منها .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : اعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية

العربية الليبية ليقدم مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/38/L.25 و A/38/L.30 .

السيد التريكي ( الجماهيرية العربية الليبية ) : السيد الرئيس : يشرفني

نيابة عن الدول المشتركة ان اقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة ( A/38/L.25 ) الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ومشروع القرار الوارد في الوثيقة ( A/38/L.30 ) الخاص بفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا .

ان مشروع القرار الاول قد اعدته في الاساس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في ضوء المناقشات التي جرت داخل اللجنة والمعلومات المتوفرة حول العلاقات بين النظام العنصرى في جنوب افريقيا والكيان الصهيوني وخاصة تلك المعلومات التي قدمت للمؤتمر الأخير المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل ، وقد أعد مشروع القرار بحناية ليعكس الواقع الفعلي للتعاون بين النظامين المذكورين ، الذى اصبح في السنوات الاخيرة يمثل تحالفا حقيقيا ضد الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ، بل انه تحالف ضد القارة الافريقية بأسرها .

ان مشروع القرار المعروض يمثل خطوة متواضعة لوقف هذا التحالف غير المقبول ودعم شعبي جنوب افريقيا وناميبيا في كفاحهما للتخلص من سياسة الفصل العنصرى .

ويشير هذا القرار الى ان الجمعية الهامة تحيط علما باعلاني المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل والمؤتمر الدولي الثاني لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى ، وترى ان ذلك التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل يمثل عقبة خطيرة في طريق العمل الدولي لاستئصال شأفة الفصل العنصرى وعملا عدائيا ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد والقارة الافريقية بأسرها .

وبمقتضى هذا القرار ، فان الجمعية العامة سوف تدين بقوة مرة أخرى تعاون إسرائيل المستمر والمتزايد مع نظام جنوب افريقيا العنصرى وخاصة في الميدانين العسكرى والنووى وتطالب بأن تكف إسرائيل على الفور عن ممارسة جميع اشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، وخاصة في الميدانين العسكرى والنووى وبأن تضع حدا لذلك التعاون وتتقيّد تقيدا دقيقا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة. كما تطلب الى جميع الحكومات والمنظمات استخدام نفوذها لحث إسرائيل على الكف عن هذا التعاون وترجو من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى القيام على أوسع نطاق ممكن بنشر المعلومات عن العلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، ولا سيما اعلان المؤتمر الدولى المعنى بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل . وترجو الأمين العام أن يتيح من خلال ادارة شؤون الاعلام ومركز مناهضة الفصل العنصرى في الأمانة العامة ، جميع المساعدة الممكنة للجنة الخاصة لنشر المعلومات المتعلقة بالتعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا .

اما مشروع القرار الثانى والخاص بفرض حظر نفطى على جنوب افريقيا ، فانه يدخل في اطار العمل العالمى من أجل فرض عقوبات شاملة على نظام الفصل العنصرى والتصدى للسياسة التى يتبعها وتحديه المستمر لقرارات الامم المتحدة .

ولقد أعد مشروع القرار في ضوء الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتعزيز الحظر النفطي على نظام الفصل العنصرى . ومن بين تلك الخطوات اجتماع فريق الخبراء المعنى بحظر النفط على جنوب افريقيا الذى اجتمع مرتين في نيويورك وقدم تقريرا سيكون موضوعا لاجتماع مثلي الدول المصدرة والمنتجة للنفط ، ولقد كان للجماهيرية العربية الليبية شرف المشاركة بنشاط في اجتماع الخبراء المذكور .

ان مقدمي مشروع القرار مقتنعون بأنه يمثل خطوة جيدة من شأنها ان تساهم في اضعاف النظام العنصرى والحد من اعماله القمعية واعتداءاته على الدول المجاورة . ويشير مشروع القرار في ديباجته الى الاقتناع بأن حظر النفط أصبح حتميا بسبب تزايد القمع واعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا ، ويدين أيضا أنشطة الشركات والمصالح الاخرى التي تقوم سرا بتزويد جنوب افريقيا بالنفط من بلدان فرضت حظرا نفطيا عليها .

وفي فقرات المنطوق يؤكد مشروع القرار توصية الجمعية العامة لمجلس الأمن بأن ينظر ، على وجه السرعة ، في فرض حظر الزامي على توريد النفط ومنتجاته الى جنوب افريقيا ، ويحث جميع الدول ، التي لم تفعل ذلك بعد ، على اتخاذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ الحظر . كما يرجو من جميع الدول المعنية ان تتخذ اجراءات فعالة ضد الشركات وشركات النقل المشتركة في تزويد جنوب افريقيا بالنفط بصورة غير مشروعة . ومقتضى الفقرة السادسة من المنطوق فان الجمعية العامة ستأذن للأمين العام بتنظيم المؤتمر الدولي المعنى بفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها في اجتماعات الممثلين الدائمين للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، الملزمة بفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا ، وذلك للنظر في الترتيبات الوطنية والدولية التي تكفل تنفيذ الحظر .

ان اعتماد مشروع القرار سيؤكد التزام المجتمع الدولي بقضية الحرية والعدل والسلام . وأخيرا فاني باسم المشتركين في القرارين ، اعرب عن الأمل في أن يحظى القراران بالأغلبية الساحقة ، ان لم يكن التأييد الجماعي ، وان تتعاون جميع الدول الأعضاء في تنفيذهما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة لممثل النرويج

الذي سيقدّم مشروع القرار في الوثيقة A/38/L.27 .

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن

مفني مشروع القرار ، اتشرف بأن أقدم مشروع القرار في الوثيقة A/38/L.27.

ان صندوق الامم المتحدة الاستثماني لجنوب افريقيا انشئ في ١٩٦٥ لتقديم المساعدة القانونية وغيرها من اشكال المساعدة للأشخاص المضطهدين في اطار التشريعات التمييزية لجنوب افريقيا ، ولتقديم المساعدة لذويهم . ومنذ انشاء صندوق الأمم المتحدة هذا ، استطاع ان يقدم معونة لعدد كبير من الاشخاص الذين يعانون من نظام الفصل العنصري . لقد استجاب المجتمع الدولي للحاجة المتزايدة لمثل هذا الدعم والمساعدة . ومع ذلك هناك حاجة مستمرة للمساعدة في هذا الصندوق ، ونحن نود ان نتوجه بهذا لجميع الدول الأعضاء بأن تساهم في الصندوق الاستثماني هذا . وبالإضافة الى ذلك فان مفني المشروع يعبرون عن أملهم في ان الجمعية العامة سوف تعبر مرة أخرى عن تضامنها مع ضحايا الفصل العنصري باعتماد مشروع القرار هذا بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اعطي الكلمة للسيدة مثلة

انسويد لتقديم مشروع القرار A/38/L.28.

السيدة سودير (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتشرف

وفد بلادي بتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.28 نيابة عن مفنيه وهو المتعلق بالاستثمارات في جنوب افريقيا .

لقد قامت الجمعية العامة خلال الدورات الماضية باتخاذ قرارات بأغلبية متزايدة ، تحت مجلس الامن على دراسة الخطوات التي تؤدي الى تحقيق وقف للاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا كعقبة اقتصادية تهدف الى الضغط على حكومة جنوب افريقيا كي تتخلص من نظامها للفصل العنصري . ان الحاجة الى فرض مزيد من

الجزءات العملية ضد جنوب افريقيا اكدت عليها العديد من البلدان وأهدتها في مؤتمرات حكومية دولية وأيضاً اجتماعات منظمات غير حكومية مناهضة للفصل العنصري وحركات منتشرة في جميع أرجاء العالم . وأود ان اشير في هذا الصدد الى الوثيقة الختامية التي صدرت عن المؤتمر الدولي لنصرة كفاف شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال الذي انعقد في باريس خلال الربيع الماضي . ونلاحظ بأسف مع ذلك ان مجلس الأمن في الوقت الذي يقوم فيه بدراسة مسألة جنوب افريقيا ، لا يتمكن من التوصل الى اتفاق حول الخطوات اللازمة لوقف المزيد من الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا وكذا القروض المالية المقدمة لها .

ومنذ اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي قرارها ، أصبحت الحوافز لاتخاذ خطوات في هذا الاتجاه أكثر إلحاحاً . ان تناقص تدفق رأس المال للاستثمار وبلاغراض الأخرى على جنوب افريقيا هو وسيلة فعالة للضغط على نظام جنوب افريقيا كي يغير من سياساته العنصرية والعدوانية . فهو في جملة أمور ، يجعل من الصعب على ذلك البلد الوفاء بالنفقات المتزايدة لدينا قدرته العسكرية والنووية . ان متبني المشروع يجدون لذلك انه من الملح ان تدعم الجهود من أجل وقف تدفق الموارد الى جنوب افريقيا لغرض الاستثمار .

قد ترى بعض البلدان ان نطاق مشروع القرار محدود للغاية . ومع ذلك ، ومثلما كان عليه الامر في السنوات الماضية ، فان متبني المشروع قد صاغوا عناصر المنطوق في مشروع القرار بطريقة تجعل من الممكن لا كبر عدد من الدول ان تصوت لصالحه . ان أكبر دعم ممكن لهذا النوع من الاعمال سيكون اشارة واضحة لجنوب افريقيا بأن المجتمع الدولي ككل يقاوم بشدة سياسة الفصل العنصري .

ان مشروع القرار الذي نتقدم به الآن يجب ان ينظر اليه باعتباره أحد العناصر في جهود دولية متضافرة من أجل وضع حد لسياسات الفصل العنصري ، وهذه الروح فاننا نوصي باعتماد الجمعية العامة له .



الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : أعطي الكلمة لممثل برهادوس

كي يقدم مشروع القرار A/38/L.31 .

السيد مايكولك ( برهادوس ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : نيابة

عن وفود أفغانستان ، واندونيسيا ، هولندا ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وجزر  
البهاما ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية  
تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وسرى  
لانكا ، والسنغال ، والصومال ، وقامبيا ، وغيانا ، وغينيا ، والكونغو ، وماليزيا ،  
ومدغشقر ، ونيبال ، ونيجيريا ، وهايتي ، والهند ، وهنغاريا ، ووفد بلادي ، يشرفني  
أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.31 .

ان اعضاء اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية يأملون وكذلك المشاركين فى تقديم مشروع القرار يتوقعون أن تختتم أعمال هذه اللجنة المخصصة خلال العام القادم .

ان المسألة الهامة الوحيدة المتعلقة بتعلق بمبدأ الغير ، أى كيفية التعامل مع البلدان والمنظمات الرياضية والفرق الرياضية والرياضيين المنفردين الذين يستمرون فى انتهاك الحظر على الألعاب الرياضية للفصل العنصرى .

وخلال عام ١٩٨٣ أوشكنا على التوصل الى اساس مقبول لتسوية هذه المسألة الحساسة والصعبة . ان عام ١٩٨٤ ينبغي أن يكون العام الذى يمكن فيه لمن يرغبون حقا فى التوصل الى اتفاقية فعالة أن يتمكنوا من التغلب على خلافاتنا والتوصل الى حل مقبول . وسوف يكون من الصحيح بوجه خاص اذا أمكن استكمال مشروع الاتفاقية ، التى ستتضمن السبداً الاولمبي لعدم التمييز فى الألعاب الرياضية فى العام الاولمبي فى الوقت الذى يعتمزم فيه اجراء الألعاب على هذه القارة .

ان مشروع القرار الوارد فى الوثيقة A/38/L.31 قد صيغ وتلك الاهداف ماثلة فى الانذهان .

وبعد الاشارة الى تقرير اللجنة المخصصة فى فقرة الديباجة الوحيدة ، فان الجمعية العامة ، فى الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار ، تجدد تفويض اللجنة وتسمح لها بالقيام بمشاورات مع ممثلي الحكومات والمنظمات الرياضية والخبراء بشأن الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية تنفيذاً لهذا التفويض .

وفى الفقرة الثانية والأخيرة من مشروع القرار تطلب الجمعية العامة من اللجنة المخصصة أن تواصل عملها بغية تقديم مشروع اتفاقية كاملة للدورة العادية القادمة للجمعية العامة . بالنسبة عن مقدمي مشروع القرار ، أوصى بأن يحظى مشروع القرار الوارد فى الوثيقة A/38/L.31 بموافقة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان مثل اوغندا يود أن يدخل

تعديلاً على نص مشروع القرار A/38/L.22 .

السيد بيغومبسي (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

مقدمي مشروع القرار A/38/L.22 أود أن ادخل تعديلا طفيفا على نص المشروع نظرا للمخاوف التي اعربت عنها بعض الوفود .

تنقح الفقرة ٣ من المنطوق بحيث تنص على ما يلي :

" تؤيد كل التأييد حق حكومة انغولا في اتخاذ تدابير تتفق مع المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة لضمان وحماية سلامة انغولا الإقليمية وسيادتها الوطنية " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : الآن أدعو الممثلين الذين يرغبون

في تحليل تصويتهم قبل التصويت وذلك فيما يتعلق بالاحد عشر مشروع قرار أو أي مشـروع قرار منها . وسوف تتاح الفرصة أيضا للممثلين لتعلييل تصويتهم بعد اجراء التصويت .

وأود أن أذكر الجمعية العامة أنه وفقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي :

" لا يجوز للرئيس أن يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويتهـ

على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه " .

وأود أن أذكر الممثلين بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن يلقونها

الممثلون من مقاعد هم .

وأول المتكلمين في تحليل التصويت قبل التصويت هو ممثل اليونان الذي يرغب فيـ

أن يتكلم بالنيابة عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

السيد مانولا توس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني سـعيد

أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودولها العشر الاعضاء .

في النقاش المتعلق بالبند ٣٢ الخاص بسياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة

جنوب افريقيا ، فان الدول العشر قد ادانت بقوة تلك السياسة . ان نظام الفصل العنصري

بأكمله يجب أن يقتلع كي يخلي السبيل لنظام يؤسس على ديمقراطية تمثيلية حقيقية . والدول

العشر تؤمن بأن الأمم المتحدة عليها دور أساسي في الجهود الرامية الى اقتلاع نظـام

الفصل العنصري اللانساني .

ان المناقشة حول هذا البند قد اوضحت الاعتراض الاجماعي لهذه الجمعية على  
 الفصل العنصرى . وفي ظل هذه الخلفية فان الدول العشر تعتقد ان جهودا أكبر كما ان  
 يجب بذلها في مشاريع القرارات المطروحة أمامنا كي تعبر عن رفض هذه الجمعية الكامل للفصل  
 العنصرى بطريقة كان يمكن أن يؤيدها الجميع . والدول العشر تأسف مرة أخرى لأنه قد تم  
 ادخال عناصر تؤدي الى الفرقة في بعض مشاريع القرارات .  
 ان الدول العشر مقتنعة أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة يجب أن يحترم توزيع  
 السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن .  
 والدول العشر تود أن تعيد تأكيد التزامها بمبدأ عالمية العضوية في الامم المتحدة ،  
 ويجب على الوكالات المتخصصة أيضا أن تحتفظ بطابعها العالمي ، كما يجب أن تؤخذ  
 قوانينها الأساسية في الاعتبار .  
 والدول العشر تؤمن بأن مناهضة الفصل العنصرى ليست كفاها ضد وضع استعماري  
 انها تهدف الى انشاء مجتمع يقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بغض النظر  
 عن الجنس أو اللون .  
 والدول العشر تدعو استخدام العنف من أى طرف لتسوية مشاكل الجنوب الافريقي ،  
 بما في ذلك انتهاك السيادة والسلامة الإقليمية للدول المجاورة لجنوب افريقيا . والدول العشر  
 قلقة قلقة عميقا لمعاناة اللاجئين الذين اضطروا الى مغادرة جنوب افريقيا \* .

---

\* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة جونز (ليبيريا) .

ان موقف الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي من تأييد الكفاح المسلح في قرارات الجمعية العامة معروف تماما . والدول العشر مدركة ان استمرار وجود سياسات الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا يوحى للكثيرين بأنها لن تنتهي الا عن طريق الكفاح المسلح . ومع ذلك فان الدول العشر تعتقد بأن الأمم المتحدة عليها قبل كل شيء التزام بأن تشجع الحلول السلمية .

والدول العشر لا تؤيد المطالبات بقطع كل العلاقات مع جنوب افريقيا . وهي تعتقد ان قنوات الاتصال السجود ينبغي ان تستخدم للساح بالتعبير الحر عن الآراء حول جميع المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم شعب جنوب افريقيا .

والدول العشر مازالت متمسكة بالمثل الأعلى الأولمبي بعدم التمييز وترفض أى شكل من أشكال الفصل العنصرى في الرياضة . ولكنها يجب ان تبرز ، مع ذلك ، أن الرياضة تنظم على اساس خاص في بلادها . والمنظمات الرياضية في هذه البلدان تدرك معارضة حكوماتها للاتصالات الرياضية انتهاكا للمثل الأعلى الأولمبي . وحكومات الدول العشر ستستمر بقوة في اطاعة الاتصالات الرياضية التي تتضمن التمييز العنصرى .

وترفض الدول العشر كل الهجمات التعسفية وغير العبرة على الدول الأعضاء . والدول العشر تأسف للأسباب التي ذكرتها أنها لن تتمكن من اعطاء دعمها لكل مشاريع القرارات بشأن هذا البند المطروح على الجمعية العامة وتعيد الدول العشر تأكيد التزامها بمواصلة جهدها من أجل وضع حد لنظام الفصل العنصرى البغيض في جنوب افريقيا .

السيد فان دير ستويل ( هولندا ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تدین

حكومة هولندا بشكل قاطع الممارسة المنظمة للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا . وقد طالبت حكومة بلادى مرارا سلطات جنوب افريقيا بالتخلي عن سياساتها للفصل العنصرى وبان تسمح باقامة مجتمع ديمقراطي لا يوجد فيه تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو العقيدة . ومنذ أيام قليلة طالبت هولندا حكومة جنوب افريقيا بان تكف عن اعادة التوطين الاجبارى للسود في قرية موفوبا . وهي آخر مظهر من سياسة العنف الرامية الى حرمان الغالبية السوداء من أبسط حقوقها الانسانية .

ان مناقشة هذا العام بشأن الفصل العنصرى قد سمحت للمجتمع الدولي بان يعرب مرة أخرى عن استنكاره للسياسات العنصرية لحكومة جنوب افريقيا . وفي الواقع ، فان جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة الذين أخذوا الكلمة كانوا مجمعين في رفضهم للفصل العنصرى . وكان من الممكن ان يتوقع المرء ان يترجم هذا الى عمل ملموس من جانب الجمعية العامة على أساس توافق الآراء . ونأسف لأنه لم يتم ذلك . ولذلك ينبغي ان يستمر توجيه التركيز على السبل والوسائل الكفيلة باستئصال الفصل العنصرى . ان الانغماس في الاتهامات المتبادلة لن يخدم تلك القضية .

ان هولندا ، مع شركائها في الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ، قد حددت عددا من المبادئ التي تكمن في نمط تصويتها في شأن الفصل العنصرى . لقد عدد الممثل الدائم لليونان هذه المبادئ في كلمته نيابة عن الدول العشر . وهي تؤكد السبب في قيام وفد بلادى بالتصويت ضد القرار الخاص بالحالة في جنوب افريقيا . ان الاتهامات المستمرة الموجهة ضد دول صديقة ، ومساندة الكفاح المسلح ، والمطالبة بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة وعزل جنوب افريقيا ، كل هذا لا يتفق مع سياسة حكومة بلادى . وكذلك فاننا لا نعتزف بأن حركة التحرير الوطنية لجنوب افريقيا هي الممثل الحقيقي للشعب . ولا نعتقد ان الحالة في جنوب افريقيا هي من حالات الاستعمار . ان هولندا ، مع ذلك ، تؤيد جهود المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا باعتبارهما من الحركات المناهضة للفصل العنصرى . ولكننا نبدى تحفظاتنا بشأن انطباق وضع أسرى الحرب بمقتضى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي رقم ١ لعام ١٩٧٧ .

وهناك عدد من نفس الاعتبارات يدفع حكومة بلادى الى التصويت ضد القرار الخاص بالجزاءات . وكما اتاحت لي الفرصة لأشرح خلال المناقشة ، فان حكومة بلادى تنتهج نهجا مزدوجا ، فنحن من ناحية نسعى الى زيادة الضغط السياسى والاقتصادى على حكومة جنوب افريقيا . وكجزء من هذه السياسة ، فان هولندا لا تستبعد امكانية اتخاذ تدابير من جانب واحد . ومن ناحية أخرى فاننا نحاول الابقاء على قنوات الاتصال مفتوحة بما يسمح باقامة الاتصالات والحفاظ عليها بغية تنشيط قوى التغيير السلمى في جنوب افريقيا . وهذا النهج لا يسمح بنطاق العمل المقترح في القرار الخاص بالجزاءات . اننا نخشى ان تؤدى الجزاءات

الشاملة الى تفاقم التوترات وتؤدي الى زيادة محنة السكان المحليين وتسبب أضرارا للبلدان المجاورة . ولهذا السبب أيضا فان هولندا كان عليها ان تتحفظ بشأن اعلان باريس فيما يتعلق بالجزءات ضد جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بالتعديد للتدابير الانتقائية الالزامية الواردة في الفقرة الأولى من المنطوق فاني أود ان ابين انها تمثل في مجموعها مجالا هاما لزيادة الضغط على حكومة جنوب افريقيا . وسوف اشير اليها ثانية خلال هذا البيان . وهناك اطار آخر هو برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة - A/38/539 - S/16102 ان القرار بشأن الموضوع يطالب بالقيام بعمل فعال في ضوء هذا البرنامج ويعترف بالاسهام الهام الذى يمكن ان تقوم به المنظمات غير الحكومية والأفراد . وتعتقد حكومة هولندا ان سياستها تتفق مع هذا القرار . وبدلا من التصويت السلبي بسبب عدم مقبولية الصيغة الموجودة في برنامج العمل كما اشرت من قبل فانا لذلك سوف نمتنع عن التصويت . وانتقل الآن الى القرارات المكرس كل منها لتدابير انتقائية ضد جنوب افريقيا . ونحن نأسف لان التصويت الايجابي بشأن القرار المتعلق بالتعاون العسكرى والنوى مع جنوب افريقيا سوف يكون مستحيلا مرة أخرى . ان الأساس في سياسة حكومة بلادى لمناهضة الفصل العنصرى هو الالتزام الدقيق بالحظر الالزامى على الأسلحة الوارد في قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) وحرمان جنوب افريقيا من أى قدرة نووية في المجال العسكرى . وستبذل هولندا أقصى جهودها في تعزيز وتوسيع الحظر على الأسلحة ، وصيغة خاصة عن طريق حظر الزامى على استيراد أية معدات أو مكونات عسكرية من جنوب افريقيا كما هو مقترح أيضا في الفقرة ١ ( ج ) من منطوق مشروع القرار L.23 . ولكن بدلا من المطالبة بانها كل التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، كانت تفضل حكومتى ان يوجه نداء لجنوب افريقيا بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار أو ، بدلا من ذلك ، بان تقبل وضع جميع أنشطتها النووية تحت النظام الكامل للضمانات . وفي هذا السياق فان الفقرة ٣ من المنطوق لا يمرر لها في نظرنا لأن المؤسسات النووية المعنية تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأود ان اشير ايضا الى اختصاص لجنة مجلس الأمن التي انشئت بموجب القرار ٤٢١ ( ١٩٧٧ ) بتقرير ما اذا كانت انتهاكات للحظر قد وقعت . ان عمليات هذه اللجنة تحتاج الى اعادة تنشيطها .

وتلعب هولندا القرارات الخاصة بالاستثمارات والحظر النفطي . ان القرار الخاص بالجزء ٢ يشير أيضا الى العمل من جانب مجلس الأمن في هذه المجالات في الفقرتين ١ (هـ) و (و) من المنطوق . وبالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال فان حكومة بلادي تعتزم النظر في كيفية التأثير على الاستثمارات من قبل الشركات الهولندية في جنوب افريقيا بأقصى فعالية ممكنة ، وفيما يتعلق بالحظر على النفط فان تصويتنا الايجابي يستوفي ضمن أمور أخرى التوصية لدى مجلس الأمن في الفقرة الأولى من المنطوق بان ينظر في الجزاءات الالزامية في هذا المجال ، وأود أيضا أن أكرر تأييد حكومة بلادي للبلدان المصدرة والمنتجة للنفط في عزمها على تأمين تنفيذ حظرها التطوعي لامداد جنوب افريقيا . ونأمل ان تؤدي مشاوراتها الى توصيات عملية مقبولة من الجميع . ولكن ينبغي ان يكون من الواضح ان توريدات النفط الى جنوب افريقيا بقدر ما يؤسف لها لا يمكن تسميتها بغير المشروعة مادامت غير محظورة من قبل مجلس الأمن . وهذه الملاحظة تنطبق أيضا على الفقرة ٣ من منطوق القرار الخاص بالجزء ٢ .



سوف يصوت وفدنا مؤيدا مشروع القرار فيما يتعلق بآثار الفصل العنصرى على بلدان الجنوب الافريقي ، على الرغم من وجهة النظر الواردة في الفقرة الثامنة من الديباجة . وقد أوضحت حكومتى وجهات نظرها فيما يسمى مشكلة الربط بالتفصيل في البند ٣٦ من جسدول الأعمال ، الخاص بسألة ناسيبيا . ولكننا نقدر تحسين صياغة الفقرة ٣ . وسوف نصوت أيضا مؤيدين مشروع القرار فيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، على الرغم من أن لدينا تحفظات معينة بشأن تقريرها .

وأخيرا ، فسوف تمتنع هولندا مرة أخرى عن التصويت على القرار فيما يتعلق بالفصل العنصرى في مجال الرياضة . ومغرض متطلبات التأشير على جواز السفر ، أصبحت حكومتى الآن في وضع يمكنها من أن تقيد ، بين جملة أمور ، دخول رياضيي جنوب افريقيا الراغبين في الاشتراك في مناسبات رياضية تجرى داخل بلادنا . ولكن الاتفاقية الدولية المقترحة لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة تنتهك ضمانات معينة للحريات في الدستور ، ولا يمكن قبولها في هولندا لهذا السبب .

السيد ماك دونا (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أمرت الحكومة الأيرلندية عن ادانتها للفصل العنصرى مؤخرا في بياننا في المناقشة العامة التي جرت حول هذه المسألة في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ . ويعتزم وفد ايرلندا ، تشبها مع الآراء الواردة في هذا البيان ، تأييد ستة من مشاريع القرارات الأحد عشر المعروضة علينا اليوم . ويسعدنا أننا اشتركنا في تقديم اثنين منها . ألا اننا لا نستطيع تأييد بقية مشاريع القرارات لأنها تتضمن للأسف صياغات وأفكارا لا تتفق مع نهج حكومة بلادى فيما يتعلق بسألة الفصل العنصرى . ولهذا ، فنحن نجد أنفسنا مضطرين الى الامتناع عن التصويت على أربعة من مشاريع القرارات المعروضة علينا والى التصويت ضد واحد منها . وأود أن أقول أيضا اننا نشاطر دول الاتحاد الاقتصادى الأوروبى تحفظاتها التي أعرب عنها مثل اليونان في بيانه باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد .

وأنقل أولاً الى مشاريع القرارات التي سوف نقيدها . ان وفد بلادي سوف يؤيد مشروع القرار A/38/L.22 ، الذي يتناول الأعمال العدوانية التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى ضد البلدان الافريقية المستقلة . واننا نشعر بقلق تجاه الموقف القائم في الجنوب الافريقي وآثاره على السلم والأمن الدوليين . ونحن نأسف بشدة من جراء استمرار أعمال جنوب افريقيا العدوانية ضد جيرانها ، منتهكة باستمرار مبادئ الميثاق والمعايير الأساسية للسلوك الدولي . غير أن تأييدنا لمشروع القرار A/38/L.22 ، يرتبط ببعض التحفظات فيما يتعلق بصياغة الفقرة الثامنة من الديباجة .

كما اننا سوف نقيده مشروع القرار A/38/L.24 الخاص ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . على ان موقفنا تجاه التوصيات الواردة في تقرير اللجنة ينمضي أن يفهم في ضوء السياسة العامة التي تنتهجها حكومتى بشأن الفصل العنصرى والتي وردت في البيان السالف الذكر والبيانات السابقة التي تناولت موقفنا .

وسوف تقيده أيرلندا مشروع القرار A/38/L.27 الخاص بصندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا . ونحن نشعر أن من المهم النهوض بالمساعدة الانسانية والقانونية لمن يعانون من التشريعات التمييزية التي تطبقها جنوب افريقيا ، وكذلك تقديم المساعدات لأسرهم وللاجئين في جنوب افريقيا .

وترتكز سياسة حكومتى الخاصة بالفصل العنصرى على الايمان حتى يكون من الممكن اجراء تغيير سلمي في جنوب افريقيا ، فان من الضروري إحداث تغيير أساسي بلا تأخير . ونرى ان المجتمع الدولي ينبغي له أن يقوم بدور حيوى بانتقاء وتنفيذ تدابير ضد حكومة جنوب افريقيا ، على أساس جماعي ، تكون لها فعالية في إحداث ضغط لحملها على التخلي عن سياساتها في الفصل العنصرى . ولهذا ، فسندعم اثنين من مشاريع القرارات التي تتناول تلك العقوبات .

وسوف نؤيد مشروع القرار A/38/L.28 الذي يحث مجلس الأمن من جديد على اتخاذ خطوات فعالة من أجل وقف المزيد من الاستثمار في جنوب افريقيا ووقف تقديم قروض مالية لها .

كما اننا سنصوت مؤيدين مشروع القرار A/38/L.30 الذي يتناول مسألة الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا . ونؤيد قيام مجلس الأمن بالنظر في فرض حظر نفطي . إلا أن لدينا بعض التحفظات حول بعض أحكام مشروع القرار الحالي ، مثل الفقرتين ٢ و ٣ اللتين تبدوان وكأنهما تحولان مسبقا دون نظر المجلس في هذا الموضوع .

وسيصوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار A/38/L.31 الذي يطلب من اللجنة المختصة المعنية باعداد اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الرياضة الاستمرار في عملها بهدف تقديم مشروع اتفاقية الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين . وسوف ندرس بالتأكيد بنود مشروع الاتفاقية ذلك باهتمام . ونأمل ألا تثير مشاكل ذات طبيعة قانونية أو دستورية لحكومتى .

وانتقل الآن الى مشاريع القرارات التي سيتمتع وفد بلادي عن التصويت عليها . وسوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.20 الخاص بالوضع في جنوب افريقيا . واتخذنا لذلك القرار قننا كالعادة بحساب للعناصر الايجابية في مشروع القرار في مقابل صيغ أخرى نعتبرها غير مناسبة ، خاصة التأييد الصريح للكفاح المسلح والمطالبة بفرض عقوبات شاملة واجبارية والتعسف في ذكر الأسماء وادانة دول معنية في فقرات من ديباجة ومنطوق مشروع القرار . ونأمل أن يصاغ القرار العام في دورتنا القادمة بشأن الوضع في جنوب افريقيا بعبارات تتيج له اكساب تأييد كل أعضاء الأمم المتحدة .

وسوف يمتنع وفدنا عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.21 ، الخاص ببرنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى . وفي الوقت الذي نؤيد فيه الكثير من جوانب البرنامج ، سوف نضطر آسفين الى الامتناع عن التصويت عليه ، نظرا لتضمن البرنامج لعدد من الاقتراحات غير الملائمة ، ومنها على سبيل المثال ، المقترحات التي قد تثير صعوبات قانونية أو دستورية

لحكومتي ، وتلك التي لا تأخذ في اعتبارها وضع بعض الوكالات المتخصصة أو التي تستهدف بالتحديد بعض الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

كما أننا سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.23 الذي يتناول العقوبات ضد جنوب افريقيا . وقد أشرنا من قبل الى تأييد أيرلندا لقيام مجلس الأمن بتطبيق بعض التدابير المنتقاة ضد جنوب افريقيا ، وكان بوسعنا تأييد الكثير من التدابير المحددة المفصلة في الفقرة ١ من مشروع القرار ، والمتفقة مع سياسة العقوبات التي نؤيدها . على أن لدينا شكوكا في كلمة المطالبة بفرض عقوبات شاملة في الظروف الحالية . ومازلنا نعتقد أن السياسة الصحيحة التي ينبغي للمجتمع الدولي أن ينهجها تتمثل في فرض ضغط ثابت ومتدرج بهدف التغيير ، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير عقابية مختارة بعناية ، ينفذها الجميع تنفيذا مناسباً .

وقد كان وفد بلادي يتمنى ، كما حدث في الماضي ، أن يستطيع التصويت مؤيذا مشروع قرار يطالب بوضع حد للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، بيد أننا سنضطر مع الأسف ، الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.26 ، نظرا لأنه ينتقسي دولا معينة انتقا متعسفا غير موضوعي ويخصها بالنقد .

وسوف تصوت أيرلندا ، كعهدنا في الأعوام السابقة ، ضد مشروع القرار الذي يتناول العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ونحن نرى أن استفراود مشروع القرار لدولة واحدة عضو في هذه الجمعية بالادانة هو اسلوب غير ملائم .

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تشكّل

معارضتنا لأي شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصري ، ورفضنا للمبادئ المتضمنة في اقامة مجتمع على أساس من التفاوت العنصري ، أساس موقف البرتغال فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصري .

ولقد كرر وفدنا دائما ، أثناء عمل هذه الجمعية ، تأييده لأي مبادرة تهدف الى تشجيع التعديلات الهيكلية الأساسية لقيام نظام اجتماعي عادل وديمقراطي حقا في جنوب افريقيا من شأنه أن يؤدي الى ازالة التوتر الناجم عن نظام الفصل العنصري القمعي . ونحن نؤمن في الواقع أن مجرد حدوث التغييرات في النظام الحالي لا تكفي ، وأن التغييرات الجذرية في جنوب افريقيا ليست ضرورية فحسب ، وإنما هي حتمية أيضا .

لقد اشار الممثل الدائم للبرتغال الى هذه النقطة منذ بضعة أيام في كلامه بشأن هذه المشكلة وأعلن هنا أن البرتغال لا يمكن ان يؤيد ما يسمى بالحلول الجزئية التي تهدف دون جدوى الى تفادي المشكلة برمتها بما لها من أثر انساني لا يمكن انكاره .

لقد أوضح وفد بلدى مرارا اقتناعه بأن التغيير في جنوب افريقيا يجب أن يكون تغييرا سلميا . وتحقيقا لهذه الغاية ، يتعين علينا الحفاظ على قنوات الاتصال التي يمكن ان تساعد على اتخاذ مبادرات سياسية بناءة . والدعوة الى استخدام القوة والى عزل جنوب افريقيا عزلا تاما لا يبد وأنهما سوف تسهم في تحقيق توافق في الآراء ، الأمر الذى يجب أن يشكل أساس ممارسة الضغط الدولى الفعال على جنوب افريقيا لتمكين غالبية السكان فيها من ممارسة حقوقهم المشروعة ممارسة كاملة .

وولاء لهذه المبادئ الاساسية ، عند التصويت لن يغير وفدى موقفه الاساسى الذى اتخذه دائما في هذه الجمعية . ولذلك ، فلن نستطيع تأييد بعض عناصر العنف الكلامي وبعض الاشارات التمييزية وعدم الدقة في الصياغة الواردة في مشاريع القرارات A/38/L.20 و A/38/L.23 و A/38/L.26 .

وعلاوة على ذلك ، سيتمتع وفد بلدى عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.21 اخذا في اعتباره أن برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى يتضمن صياغات يعتمدها وفد بلدى غير مقبولة في ضوء المبادئ التي أشرت اليها . كما أنه سيتمتع عن التصويت على مشروعى القرارين A/38/L.25 و A/38/L.30 .

ورغم وجود بعض التحفظات بشأن بعض جوانب تقرير اللجنة الخاصة ، سيصوت وفد بلدى مؤيدا لبرنامج عمل اللجنة الخاصة وهو موضوع مشروع القرار A/38/L.24 ، كما سيؤيد مشاريع القرارات A/38/L.27 و A/38/L.28 و A/38/L.31 التي نرى أنها يمكن أن تساعد بطريقة متوازنة في ازالة نظام الفصل العنصرى الذى لا يمكن احتماله .

ويؤكد وفد بلدى من جديد تضامنه التقليدى مع شعبي أنغولا وموزامبيق وهما الضحيتان الرئيسيتان لحالة عدم الاستقرار والتوتر السائدتين في الجنوب الافريقى . ولا يزال

البرتغال ملتزما تماما بالجهود الرامية الى ايجاد حل للمشاكل التي تعرض التنمية السلمية للخطر في هذه المنطقة التي يرتبط بها بلدى بروابط تاريخية وثقافية عميقة . وفي هـــــذا السياق ، اذ يبدى التحفظ بالنسبة للمفكرة الأخيرة في الديباجة ، سيصوت وفد بلدى مؤيدا لمشروع القرار A/38/L.22 لأنه ينبثق من تأكيد حق جميع الشعوب ، المعترف به عالميا ، في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن سيادتها واستقلالها الوطني .

وبأمل وفد بلدى ألا يخفق الاعتدال والواقعية في أن يؤدى الى حل دائم وعادل وسلمي للمشاكل المرهقة في الجنوب الافريقي ، حل يأخذ في الاعتبار الآمال والحقائق المشروعة للذين يعيشون هناك ، لتمكينهم من أن يكرسوا جهودهم بحرية وكرامة لتحقيق ما يتطلعون اليه من التنمية والتقدم .

السيد على (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعلن حكومة

سنغافورة دائما بغضها لسياسات التمييز العنصرى وتدين باستمرار سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . لقد فعل وفد بلدى ذلك في مناقشة العام الحالى حول هذا البند من جدول الأعمال ، وسيشهد مشاريع القرارات .

ومع ذلك ، يتعين على وفد بلدى أن يعرب عن أسفه لممارسة الادانة الانتقائية لبعض الدول بالاسم وتتواتر هذه الادانة في قرارات الأمم المتحدة ، ولا نعتقد انها تخدم القضية التي تدافع عنها . وعلى ذلك ، فاننا نسجل تحفظاتنا بشأن الفقرات ذات الصلة الواردة في مشاريع القرارات التي تتضمن هذه الادانة الانتقائية .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أسعد

وفد استراليا ان يلاحظ أن عددا من الوفود الافريقية قد تقدم أثناء مناقشة هذا البند بتهانيه الى حكومة استراليا على التفسيرات التي أعلنت عنها مؤخرا في سياساتها تجاه جنوب افريقيا ، بما في ذلك تلك المتعلقة بمجال الاتصالات الرياضية . لقد أبرزت تلك التفسيرات في بياني الذى قدمته أثناء مناقشة هذا البند . وتوضح السياسات التي أعلنت عنها والى اعرب عن تقديرها ، ان الحكومة الاسترالية مصممة على بذل كل ما في وسعها من جهود

عملية للمساعدة على استئصال نظام الفصل العنصرى . اننا نفضل هذا النوع من التدابير العملية على العبارات الخطابية المبالغ فيها التي لا تؤدي في حد ذاتها الى انتهاء نظام الفصل العنصرى .

ولهذه الاسباب ، فان ما يثير مشاعر الاحباط لو قد بلدى انه لا يستطيع ان يؤيد الا خمسة من مشاريع القرارات الاحد عشر ، بالاضافة الى القرار الذى اتخذ بالفعل بشأن هذا البند من جدول الأعمال والذى يتعلق بالتغيرات الدستورية المزعومة في جنوب افريقيا . وهذا المستوى من التأييد ليس تجليا لسياساتنا بل هو تجل لمشاريع القرارات ذاتها . والجانب الوحيد الذى يثير قلق وفد بلدى في دراسة هذا البند هو أنه لم يبذل سوى جهد ضئيل لاجراء المشاورات بشأن الصياغة وتوحيد استراليا تأييدا كاملا لمضمون مشروع القرار A/38/L.22 وستصوت مؤيدة له . كما أن بياناتنا العامة التي صدرت في الماضي - في عندما هوجمت دول مجاورة لجنوب افريقيا ، توضح اننا نؤيد دون تحفظ بعض الفقرات التي يتضمنها مشروع القرار الا ان هذا المشروع ، الى أن تم تعديله ، كان يتضمن احكاما يصعب علينا تأييدها وان لم تكن أساسية لمضمون مشروع القرار .

كما نعترض ، مثلما فعلت بعض الوفود الأخرى ، على التسمية الانتقائية لبعض الدول خاصة في الحالات التي تتهم فيها تلك الدول بالقيام بأعمال يجر اثباتها أو انكارها بصورة قاطعة . وفي هذا السياق ، كما نفضل صيغة مختلفة للفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار A/38/L.22 على الرغم من اننا سنصوت مؤيدين ذلك المشروع . اننا نلقي باللوم على نظام الفصل العنصرى نفسه بسبب تزايد المقاومة المسلحة داخل جنوب افريقيا ، كما اننا نفهم مشاعر الاحباط التي أدت الى هذه المقاومة . وفي نفس الوقت ، فلا يمكن لحكومة استراليا ان تؤيد مفهوم الكفاح المسلح .

كما ان الكثير من مشاريع القرارات المعروضة علينا تتضمن العبارات المنمقة الطنانة المبالغ فيها التي سبق ان وصفتها من قبل بأنها لا تسهم اسهاما يذكر ، وقد لا تسهم



على الاطلاق في احراز تقدم في استئصال الفصل العنصرى . اننا نعتبر ان مشاريع القرارات التي تتضمن هذه الصيغ الكلامية أقل فعالية بكثير .  
كما نعتبر ان بعض مشاريع القرارات تتضمن احكاما تتعدى حدود المسؤوليات التي ينص عليها الميثاق .  
ان الكفاح لمناهضة الفصل العنصرى ينبغي ان يستمر ، الا ان وفد بلدى يأمل أن يعرض على الجمعية العامة في المستقبل مجموعة اكر توازنا من مشاريع القرارات .

السيد كاسيشتي (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت  
سرى لانكا تأييدا لجميع مشاريع القرارات المقدمة ضمن البند ٣٢ من جدول الأعمال  
سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " اى مشاريع القرارات A/38/L.20  
الى L.28 و L.30 و L.31 . وقد أسعدنا أن نكون أيضا من بين المشاركين في تقديم مشاريع  
القرارات A/38/L.27 و L.28 و L.31 .

وتمشيا مع الموقف الذى اتخذته سرى لانكا ، كنا نفضل على أية حال لو أمكن أن  
نتجنب مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/38/L.20 و L.23 و L.26 اداة بلدان بعينها  
لنا معها علاقات دبلوماسية . وقد سبق لسرى لانكا التكلم حول ذلك البند في المناقشة  
حيث اكدت من جديد التزامها المطلق بالكفاح من أجل استئصال الفصل العنصرى .

السيد هارلاند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعارض  
نيوزيلندا كلية سياسة الفصل العنصرى . وكما ذكرت في المناقشة حول هذا البند فاننا  
نعتبر الفصل العنصرى نظاما غير عادل ولا انسانيا ونود أن نرى نهايته . وهناك حكومات  
قمعية في بلدان عديدة ، ولكن جنوب افريقيا هي وحدها التي قننت التمييز العنصرى وجعلت  
منه اساسا لنظام اجتماعي كامل .

والآن فان حكومة جنوب افريقيا بدلا من التوجه نحو ازالة النظام تقوم بعملية تغيير  
دستور البلاد بطريقة تؤدي الى مزيد من الترسخ للفرقة العنصرية . لقد ايدت نيوزيلندا  
القرار ٣٨ / ١١ المعتمد في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر العاظمي ، والذي اوضح أن  
المقترحات الدستورية لجنوب افريقيا تتناقض مع مبادئ الميثاق .

وترغب نيوزيلندا في التعاون مع البلدان الاخرى من أجل العمل على وضع نهاية  
لنظام الفصل العنصرى بطريقة تسمح بنمو مجتمع متعدد الاجناس يقوم على اساس المساواة  
وعدم التمييز والاحترام المتبادل . وستكون التدابير المتخذة لتحقيق تلك الغاية اكثر  
فعالية اذا كانت قابلة للتطبيق وقبولة ويمكن تنفيذها من جانب كل البلدان المعنية مباشرة .  
وللأسف فان هذا النهج لا ينعكس في جميع مشاريع القرارات المطروحة علينا . ان الاتجاه

العترايد نحو استفراد بلدان محددة بذاتها وخصها بالنقد والتقول المغالى فيه على سياساتها الى حد الادعاء بأنها هي المسؤولة عن الفصل العنصرى وليس جنوب افريقيا ، اتجاه يؤدى الى الحد من فعالية مشاريع القرارات المعنية بل وقد يجعل منها قرارات غير منتجة . ولهذا السبب لا تستطيع نيوزيلندا تأييد العديد من المقترحات المعروضة علينا . وسيحتج وفدنى عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.21 بشأن برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى . ومع أن البرنامج به عناصر كثيرة تؤيدها الا أن حكومتى لا تستطيع ان تقرر الدعوة الى اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها طبقا لما جاء في بعض اجزاء القرار .

وبالمثل لدينا تحفظات حول بعض جوانب مشروع القرار A/38/L.24 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، الا اننا سنصوت تأييدا لمشروع القرار هذا حتى نثبت تأييدنا لأهداف عمل اللجنة الخاصة . وستستمر نيوزيلندا في التعبير عن معارضتها للفصل العنصرى بطرق عطية . ونحن نساهم في الصناديق الاستثنائية المختلفة لمساعدة ضحايا الفصل العنصرى ، وسنؤيد مشروع القرار A/38/L.27 .

وفي العام الحالى ، كما في المناسبات السابقة ، كنا بين المشاركين في تقديم مشروع القرار بشأن الاستثمارات في جنوب افريقيا . ونحن نطبق الحظر على توريد الاسلحة لجنوب افريقيا بطريقة منهجية وهو ما قمنا به حتى من قبل أن يصبح ذلك الحظر الزاميا ، وكنا نود تأييد المناداة بتنفيذه بصورة أشد صرامة . وقد أيد وفدنى في اللجنة الاولى الدعوة الى وقف أى تعاون نووى قد يسهل من تطوير الاسلحة النووية في جنوب افريقيا . بيد أن النص في الوثيقة A/38/L.26 يتضمن فقرات من غير الممكن تبريرها ولا تخدم اغراض مشروع القرار بصورة جيدة .

وأخيرا تعرب نيوزيلندا عن اسفها لاعمال العنف التي قامت بها جنوب افريقيا ضد جيرانها . ونؤيد تماما قرار مجلس الامن ٥٣٩ ( ١٩٨٣ ) بشأن ناميبيا . ولدينا بعض التحفظات حول اللغة المستخدمة في احدى فقرات ديباجة مشروع القرار A/38/L.22 ، ولكننا سنصوت تأييدا لذلك الاقتراح .

السيد الريخ (الدانرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اتشرف بالتكلم

بالنيابة عن الدول الاسكندنافية الخمس : ايسلندا والدانرك ، والسويد ، وفنلندا ، والنرويج . لقد عبرت الدول الاسكندنافية في هذه الجمعية العامة وفي مناسبات عديدة عن ادانتها للفصل العنصرى بجميع اشكاله ومظاهره . كما اعلنا عن رفضنا للقمع المتزايد والقيود المفروضة على الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، وآخر مظهر لتلك القيود قانون تنظيم انتقال واستيطان الاشخاص السود ، وهو معروض حاليا على برلمان جنوب افريقيا . ويستند ذلك الرفض على المفاهيم التقليدية الاسكندنافية بشأن العدل والحرية والديمقراطية وعلى ايماننا بالمساواة والكرامة لكل انسان . ويمثل التزامنا بتلك الاهداف في التدابير التي اتخذتها البلدان الاسكندنافية وفقا لبرنامج العمل الاسكندنافى المشترك ضد جنوب افريقيا .

وستؤيد البلدان الاسكندنافية من جديد عددا من مشاريع القرارات المقدمة بشأن ذلك الهند . ونظرا لموقف بلادنا تجاه نظام الفصل العنصرى نأسف لعدم امكانية التصويت تأييدا لكل مشاريع القرارات . فقد سببت بعض مشاريع القرارات مرة اخرى صعوبات كبيرة لنا . وتتعلق تلك الصعوبات بقضايا مبدئية نجدها في عديد من مشاريع القرارات وسأشرحها بايجاز .

أولا تعتبر البلدان الاسكندنافية ان مبدأ العالمية هو أحد المبادئ الاساسية للمنظمات الدولية ، ومن ثم لا يمكن ان نقبل أية صياغة قد تؤدى بطريقة أو اخرى الى وضع هذا المبدأ موضع الشك .

ثانيا لقد انشئت الامم المتحدة بهدف تعزيز الحلول السلمية للمشاكل الدولية وبالتالي لا نقبل اعتماد الامم المتحدة لمبدأ استخدام الكفاح المسلح .

ثالثا نأسف البلدان الاسكندنافية للاشارة بصورة غير سليمة ومتعسفة لبلدان معينة فرادى وجماعات . ونعتقد ان ذلك الاسلوب غير عادل وغير حكيم ، وهو يؤدى الى زيادة صعوبة الاحتفاظ بتوافق الآراء الدولي في الكفاح ضد الفصل العنصرى .

رابعا نظرا لتمسك البلدان الاسكندنافية الدقيق بأحكام الميثاق ، يجب ان نلتزم

بصورة عامة بموقفنا بشأن الصياغات التي لا تضع في اعتبارها ان مجلس الامن هو وحده الذي له ان يتخذ مقررات ملزمة للدول الاعضاء .

خامسا ، قد يؤدي تنفيذ بعض مشاريع القرارات الى انتهاك الحريات والحقوق الدستورية للمواطنين الاسكندنافيين والمنظمات الخاصة .

سادسا ، تعتبر البلدان الاسكندنافية انه لا يمكن تحديد من يمثل شعب جنوب افريقيا الا عن طريق عملية ديمقراطية حرة تستند الى حق الاقتراع العام .

تلك هي الاعتبارات التي تستند اليها معظم تحفظاتنا . وهي تنطبق بصورة خاصة على مشروع القرار A/38/L.20 بشأن الحالة في جنوب افريقيا وكذلك الى حد ما على مشروع القرار A/38/L.23 بشأن الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، ومشروع القرار L.26 بشأن التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا .

وتعرب البلدان الاسكندنافية عن اسفها لأن الرفض الاجماعي للفصل العنصري الذي بينته المناقشة حول ذلك الهند لم يجد التعبير عنه في مشاريع قرارات كان يمكن ان تلقى التأييد من كل الدول الاعضاء .

لقد شددت البلدان الاسكندنافية في العديد من المناسبات على ضرورة ممارسة الضغط المتزايد والفعال على حكومة جنوب افريقيا بالوسائل السلمية حتى يمكن وضع نهاية لنظام الفصل العنصري .

وتمثل المساعدة الانسانية المقدمة الى اللاجئين من ضحايا الفصل العنصري جزءا هاما من التدابير التي اتخذتها البلدان الاسكندنافية طبقا لبرنامج العمل الاسكندنافي المشترك ضد جنوب افريقيا . وهذا العام قدمنا مرة اخرى مشاريع قرارات تعكس تلك السياسات . وبذلك نكون قد اظهرنا استمرار التزامنا الحازم بمحاربة شرور الفصل العنصري بصورة نشطة .

السيد سيرز ( جزر البهاما ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يود وفد جزر البهاما ان يؤكد من جديد تأييده القاطع لكل التدابير الفعالة التي تهدف الى استعمال شروط سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ومع ذلك فلدى وفد بلدى تحفظات قوية ازاء استفراد بلدان بعينها للادانة ، كما هو حادث في بعض فقرات مشاريع القرارات A/38/L.20 الى A/38/L.26 . ويؤمن وفد بلدى بصدق أن هذه الممارسة لن تدعم من فرص تحقيق القضاء على الفصل العنصرى ، وهو هدف نشترك فيه جميعا ، ونود ان يتحقق في أقرب فرصة .

ومع ذلك ، ففي حين سيتمتع وفد جزر البهاما عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.25 ، فانه سيصوت مؤيدا لمشاريع القرارات الاخرى المطروحة في اطار البند ٣٢ " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " .

السيد تانج ( تركيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : سيصوت وفد بلادى في صالح كل مشاريع القرارات المتعلقة بالبند المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، وهي المشاريع الواردة في الوثائق A/38/L.20 الى A/38/L.28 و A/38/L.30 و A/38/L.31 . ويسعدنا ايضا ان نشترك في تقديم مشروع القرار المعنون " صندوق الامم المتحدة الاستثمارى لجنوب افريقيا " والوارد في الوثيقة A/38/L.27 ، ومشروع القرار المعنون " الاستثمارات في جنوب افريقيا " والوارد في الوثيقة A/38/L.28 .

ولقد تم الاعراب بالتفصيل عن وجهات نظر حكومتى فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى لجنوب افريقيا ، وكذلك عن التزامنا القوى بدعم الجهود التي تبذل للقضاء على تلك السياسة ، في البيان الذى أدلينا به أمام هذه الجمعية في ١٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٣ .

ان تأييدنا القاطع لمشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة ، هو تعبير عن التزامنا بتأييد جهود المجتمع الدولي من اجل القضاء على سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

ومع ذلك فانني أود الاعراب عن تحفظاتنا فيما يتعلق بعدة فقرات من مشاريع القرارات التي أشرت اليها .

ففي مشروع القرار A/38/L.20 ، يرى وفد بلادى ان صياغة الفقرات التاسعة والعاشره والحادية عشرة من الديباجة ، والفقرتين ١٢ و ٢٢ (ب) من المنطوق ليست متوازنة ، وبالتالي فاننا لا نوافق على مضمون تلك الفقرات .

اما فيما يتعلق بمشروع القرار A/38/L.22 ، فلا نعتقد ان الفقرة الثامنة من الديباجة تعبر بدقة عن البيان الذى أدلى به الممثل الدائم للبلد المذكور في الاجتماعات الاخيرة لمجلس الامن . وبالتالي فاننا لا نوافق على تلك الفقرة .

وفيمما يتعلق بمشروع القرار A/38/L.23 ، فلدى وفد بلادى تحفظ بصدد الاشارة بالاسم الى مجموعة معينة من البلدان في الفقرة السابعة من الديباجة . ويعتقد وفد بلادى ايضا ان الفقرتين الثامنة والعاشره لم تتم صياغتهما بشكل متوازن ، لذلك فاننا لا نوافق على مضمونهما .

ويرى وفد بلادى ان صياغة الفقرات السابعة والثامنة والعاشره من ديباجة مشروع القرار A/38/L.26 ، وكذلك الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق ، ليست متوازنة ، وبالتالي لا نوافق على تلك الفقرات .

ومن ناحية أخرى ، فان بعض الاحكام الاستثنائية في مشاريع القرارات هذه قد لا تتفق تماما مع القوانين التركية الحالية . وعلى ذلك فاننا نؤيد ونقبل تلك الفقرات الاستثنائية الى الحد الذى تتفق فيه مع القوانين واللوائح التركية .

السيد جيلونيك ( جمهورية المانيا الاتحادية ) ( ترجمة شفوية  
عن الانكليزية ) : ان ممثل اليونان ، عندما تكلم نيابة عن الدول العشر الاعضاء  
في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، قد عقب من قبل على مشاريع القرارات التي نحن  
بصددها التصويت عليها ، وذكر بالمبادئ السياسية الاساسية التي تسترشد بها تلك  
البلدان ، بما فيها بلدى . وكما هو معروف ، فان جمهورية المانيا الاتحادية  
ترفض بكل قوة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا كنظام مؤسسى  
للتمييز العنصرى ، وتؤيد تماما البيان الذى أدلى به ممثل اليونان نيابة عن الدول  
العشر . ان التغير السلمى لصالح الغالبية المضطهدة في جنوب افريقيا ، أمر ملح  
وضرورى بل وحتمى لصالح جميع طوائف السكان في ذلك البلد . ومن ثم ، فان جمهورية  
المانيا الاتحادية توافق على الفحوى الاساسية لمشاريع القرارات المطروحة على الجمعية .  
لذلك فاننا نأسف أشد الاسف ، لان وفدى ، بسبب صياغات معينة فى  
مشاريع القرارات ، لن يتمكن من التصويت لصالحها .  
ان وفد بلادى يعرب بانتظام عن معارضته لاستفراد دول اعضاء بعينها ،  
كما حدث في مشاريع القرارات A/38/L.20 و A/38/L.22 و A/38/L.23 و A/38/L.26 ، وكذلك  
في برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى ، المنشور في الوثيقة A/38/539 بتاريخ  
٨ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٣ .  
وبصفة خاصة ، فاننا لا نستطيع ان نفهم ، كما اننا نرفض بقوة ، الانتقادات  
التي لا أساس لها التي وجهت في مشاريع القرارات الى البلدان الغربية ، والتي  
توحي بأن تلك البلدان تشجع جنوب افريقيا على ارتكاب أعمال إجرامية ضد الدول  
المجاورة ، وتساعد جنوب افريقيا في ممارسة سياسة الفصل العنصرى ، وبأنها مسؤولة  
عن عدم تعاون جنوب افريقيا .  
وفيما يتعلق بمشروع القرار A/38/L.20 ، نأسف حكومتى لان هناك ، مرة أخرى ،  
جهودا تبذل للتدخل في عمل مؤسسات دولية مستقلة .



وبالنسبة لمشروع القرار A/38/L.22 ، فسوف نمتنع عن التصويت عليه لان حكومتنا لديها تحفظات قوية بصفة خاصة بشأن الفقرة الثامنة من الديباجة ، والفقرة ٣ من المنطوق .

وغني عن القول ان جمهورية ألمانيا الاتحادية تتفق من حيث المبدأ مع أهداف مشروع القرار A/38/L.24 ، المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . اننا نشعر بأن تلك اللجنة قد كلفت بالقيام بمهمة لها اهمية قصوى ، ويجب ان تحظى جهودها القيمة بالدعم من حيث انها تهدف الى احداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا . ومع ذلك فان لدينا تحفظات قوية بشأن بعض الصياغات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ولهذا السبب، وبسبب الاثار المالية الكبيرة المترتبة على مشروع القرار في مجموعه ، فان وفد بلادى سيضطر للامتناع عن التصويت .

وفي النهاية ، اسمحوا لي ان اعرب عن أمل وفد بلادى في ان تتمكن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين من اعتماد قرارات يمكن ان تحظى بتأييد جميع الدول الاعضاء في هذه الجمعية .

السيد بلوم ( اسرائيل ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان اسرائيل ،  
 كما ذكرنا أثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال ، ترفض ، بشكل قاطع ودون لمس ،  
 العنصرية والتمييز العنصري والتعصب وعدم التسامح بكل أشكاله . ولقد أوضحنا هذا الموقف  
 في مناسبات عديدة أمام هذه الجمعية . كما أبلغنا حكومة جنوب افريقيا به مرارا . ومع  
 ذلك ، تعتمد مقدمو مشروع القرار A/38/L.25 ، وكذلك بعض مشاريع القرارات الأخرى  
 المعروضة علينا ، تجاهل البيانات الرسمية الصادرة عن حكومتها والواردة في وثائق رسمية  
 للأمم المتحدة ، وفضلوا الاستناد الى مزاعم كاذبة ومغرضة لا أساس لها تقوم على تكهنات  
 تقارير صحفية وقرارات متحيزة سابقة . وقد قصد مقدمو مشاريع القرارات بذلك تحويل الانتباه  
 عن المشاكل الحقيقية للفصل العنصري ، وبهذا أضروا بشدة بمقصد مناقشة هذا الموضوع ،  
 وفسدوا ثمار القلق الحقيقي على ضحايا التعصب والتحامل العنصري .

لقد خان أولئك الذين أنيطت بهم مسؤولية قيادة الكفاح المشروع ضد الفصل  
 العنصري هذه الثقة . ان هيئات الأمم المتحدة التي أنشئت من أجل مواجهة مشكلة الفصل  
 العنصري برمتها ، عدت بدلا من ذلك الى اساءة استخدام مسؤولياتها وانغمست بنهضة  
 خبيثة في ادعاءات تسيء لبلاى . ولا بد انهم يعرفون بالتأكيد ، حتى وان لم يحترفوا  
 بذلك ، انهم يساهمون بهذا في تحقيق اختطاف هذه المنظمة على يد مصالح خارجية  
 تتلاعب بها تحقيقا لأهدافها المتحيزة الشريرة .

لقد آن الأوان لاجراء تقييم جاد للتعاونيد المزمعة التي لا تهدأ ضد بلاى ،  
 ولوضع معيار أمين ونزيه واحد يطبق على الكفاح العادل ضد العنصرية والتمييز العنصري  
 بكل مظاهرهما .

ولقد تم استفراد اسرائيل مرة أخرى في هذا البند لتكون البلد الوحيد في العالم  
 الذى يدان على أساس أكاذيب واضحة . ولم تكف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري  
 بهذا التشويه ، فعملت على عقد مؤتمر فيينا الأخير ، وأضافت بذلك جديد لسجلها المعروف  
 بتحيزه وعدم امانته تجاه بلاى . ولهذا لن يشترك وفد بلاى في التصويت على هذا البند .  
 ونرغب في أن يثبت عدم اشتراكنا واسبابه في المحاضر .

السيد لغويلا ( بوتسوانا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : سيصوت

وفد بلادي مؤيدا لمشروع القرار A/38/L.20 ولكن لن يمكنه تأييد الفقرتين ١٣ و ١٤. وبالمثل ، فان الظروف الجغرافية - السياسية التي تجد بلادي نفسها فيها في الجنوب الافريقي تطلي علينا الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات A/38/L.21 و L.23 و L.28 و L.30 .

السيد فيلا ( مالطة ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : سيؤيد وفد

بلادي جميع مشاريع القرارات الخاصة بالهند ٣٢ ، " سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وينبغي أن يفسر تصويتنا على أنه تأييد للاتجاه العام لمشاريع القرارات ، التي تعتبر ادانة لسياسات الفصل العنصري البغيضة ، وهي ادانة تؤيدها حكومة بلادي دون أية تحفظات .

ولكن تصويتنا هذا لا يعني ضمنا ، بالضرورة ، اننا نؤيد كل فقرات مشاريع القرارات هذه . ونعتقد انه ينبغي الحصول على أوسع تأييد ممكن لمشاريع القرارات هذه ، لانه لن يتأتى القضاء على هذا النظام السياسي اللاانساني والشرير الا من خلال مثل هذا التأييد . ومع ذلك ، يبدو أنه من المطلوب بذل جهود أكبر للتوصل الى صيغة مقبولة تحظى بتعاون عدد أكبر من الدول الأعضاء .

السيد سيف ( اثيوبيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أود فني

البداية أن أحيي ، باسم وفد اثيوبيا ، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري لجهودهما الحميدة في سبيل تعبئة الرأي العام الدولي ضد الشكل المؤسسي للعنصرية في جنوب افريقيا .

ان العنصرية وما يصاحبها من شرور القهر السياسي والاستغلال الاقتصادي تسود اليوم جنوب افريقيا ، حيث يتعرض ٢٢ مليوناً من السود ليس فقط لانكار حقوقهم في أن يكونوا مواطنين في بلدهم وانما في الواقع لانكار حقوقهم الاساسية وأبسط مقتضيات كرامة الانسان . وقد تأكد مرارا ان الفصل العنصري جريمة ضد البشرية ، وانه يشكل تحديا للمضمر الانساني وتهديدا للسلم والأمن الدوليين ، دون أن يتم للأسف اتخاذ العمل الواجب للقضاء عليه تماما .

وقد قطعت معظم بلدان العالم ، بالطبع جميع علاقاتها مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . ولكن الروابط الهامة للغاية بين ذلك النظام والعالم الغربى ما زالت قائمة . وكلنا نعرف ان العالم الغربى يواصل تعاونه مع نظام الفصل العنصرى فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وكذلك فى المجال النووى رغم النداءات المتكررة من الجمعية العامة الداعية الى العزل التام لجنوب افريقيا . وقد أصبح من الحقائق الثابتة لنا أن هذا التعاون المتعدد الجوانب والواسع النطاق هو الذى يساعد نظام الفصل العنصرى على البقاء ويساهم فى استمرار قهر واستغلال جماهير جنوب افريقيا .

واستنادا لهذه الحقيقة ، تعلق اثيوبيا أهمية خاصة على مشاريع القرارات A/38/L.23 و L.25 و L.26 . وتبرز مشاريع القرارات هذه بوضوح الحاجة الملحة للاسراع فى فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق ولتشديد الحظر على توريد الأسلحة .

وبالنسبة للجزاءات الاقتصادية ، فقد قيل لنا المرة تلو الأخرى - من جانب أولئك الذين لهم مصالح اقتصادية واسعة فى جنوب افريقيا - ان الجزاءات لن تضر الا بالمقيهورين وحدهم . ولو أمكننا الاستماع الى صوت الجماهير الحقيقى ، لأدركنا بسهولة وجود دوافع خفية ذاتية وراء هذا الموقف . والحقيقة هي أن أنشطة الشركات عبر الوطنية لا تقتصر على استغلال الموارد البشرية والطبيعية فى جنوب افريقيا ، بل تدعم كذلك ، وهو الأهم ، الجهاز السياسى والاقتصادى والعسكرى للنظام العنصرى بأكثر من طريقة .

وبالاضافة لذلك فان وفدى مقتنع بأن مشاريع القرارات A/38/L.23 و L.25 و L.26 و L.20 ، واقعية فى ملاحظاتها بشأن تعاون بلدان معينة أو مجموعة من البلدان ذكرت صراحة مع النظام العنصرى . ولا بد أن تفهم البلدان التى تتعاون مع بريتوريا ، حتى وان كانت تفضل عدم ذكرها بالاسم ، ان مسلكها نفسه هو الباعث السياسى الذى يحتم ايسراد هذه الاشارات الصريحة . وتأمل اثيوبيا ان تعتمد تلك البلدان بدلا من أن تأسف لهذه الحتمية أو تعارض هذه الصراحة ، الى بدء عطية كان يجب أن تبدأها منذ زمن طويل ، عطية سبر لا غوار النفس لتدرك مدى افتقار سياستها تجاه بريتوريا الى الحكمة والعهد بل والاخلاقيات .

وعلاوة على ذلك ، يرغب وفد اثيوبيا في تأكيد التزام بلاده القوي بأهداف مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.22 بشأن آثار الفصل العنصرى على بلدان الجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد ، تشيد اثيوبيا بصفة خاصة بشعوب وحكومات دول خط المواجهة لدعمها الثابت لكفاح التحرر في كل من ناسيبيا وجنوب افريقيا ، وتؤكد من جديد تضامنها التام مع تلك الشعوب والحكومات .

ويستحق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.20 بشأن الحالة في جنوب افريقيا اشارة خاصة بالنظر لانه يعبر بما فيه الكفاية عن الوضع السائد في جنوب افريقيا ومنهج العمل المرغوب فيه للقضاء على الفصل العنصرى .

وجدير بالملاحظة في هذا الصدد ان الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، بل والمجتمع الدولي بأسره ، كان ولا يزال يأمل في القضاء على الفصل العنصرى سلميا . ولكن التاريخ العرير لجنوب افريقيا قد أثبت للأسف بما لا يدع مجالا للشك أن الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه او الغاؤه سلميا . وان نتائج جميع المحاولات السلمية لمقاومة الفصل العنصرى ما زالت ماثلة في أذهاننا ولا تحتاج مني لمزيد من العرض التفصيلي .

لذا يتعين على أولئك الذين يسمون بالتشكيك في شرعية الكفاح المسلح والحاجة اليه ، ان يدرسوا التاريخ الحديث لجنوب افريقيا . ان مطالبة جماهير جنوب افريقيا بأن تتخلص عن خيار الكفاح المسلح ، خاصة عندما تكون طرق التغيير السلمي قد سدت بالفعل ، لا يمكن إلا أن تكون مطالبة باستمرار خضوع غالبية سكان جنوب افريقيا للاهانة والقمع والاستغلال على يد النظام العنصري الذي يمارس الفصل العنصري .

وفي هذا الصدد ، نجد أن أحكام مشروع القرار A/38/L.20 ، ولا سيما الفقرة ٤ من المنطوق ، أحكام ملائمة جاءت في وقتها تماما . ولذلك ، سيؤيد الوفد الاثيوبي ، مشروع القرار ذاك تأييدا تاما ، بل في الواقع ، سيؤيد بالكامل جميع مشاريع القرارات المقدمة في اطار البند ٣٢ من جدول الأعمال . فضلا عن ذلك ، ترغب اشيها في أن تشارك في تبني جميع مشاريع القرارات التي استعرضتها المجموعة الافريقية ، والواردة في الوثائق من A/38/L.20 الى L.26 .

السيد بارينفختون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سبق ان أوضح ممثل اليونان ، في بيانه الذي أدلى به - نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - الآراء التي تتبناها حكومة بلادي . وبالتالي ، لن أحتاج سوى اليس شرح موجز للسبب الذي من أجله لا تستطيع المملكة المتحدة أن تؤيد معظم مشاريع القرارات المعروضة علينا .

في بيان مماثل أدلىنا به في الدورة الماضية للجمعية العامة ، أعرب وفد بلادي عن أمله في أن تتمكن الجمعية ، في الأعوام المقبلة ، من تناول مسألة الفصل العنصري بأسلوب أكثر واقعية وفعالية . وعلى أية حال ، ليس هناك أي اختلاف فيما بيننا بشأن الفصل العنصري . ان لا يمكن لأي فرد مشترك في هذه المناقشة ، أن يدافع عن الفصل العنصري أو يمرره بأي حال من الأحوال . لذا ، فان المشكلة التي تواجه الجمعية هي

كيف تعبر عن معارضتها الجماعية بحيث يكون لها أكبر أثر ممكن على حكومة وشعب جنوب أفريقيا . وبأسف وقد بلادى عميق الأسف ، لأن بعض مشاريع القرارات بشأن الفصل العنصرى ، بدلا من ان تعزز هذا الرأى الجماعى ، قد صيغت مرة أخرى بشكل يجعل الدول الأعضاء تتنازع بعضها مع بعض .

انه من المستحيل بالنسبة للمملكة المتحدة ، بوصفها خصما قديما ، ملتزما ، للفصل العنصرى ، أن توافق على الصياغة المغالى فيها والمقترحات المتطرفة الواردة في العديد من مشاريع القرارات ، بصورة ملحوظة ، في A/38/L.20 و L.23 و L.25 و L.26 ، إذ أن هذا الاسراف في لغة القرارات الذى يقلل من قيمة الأمم المتحدة ليس من شأنه إلا أن يجعل من السهل لمؤيدى الفصل العنصرى أن يرفضوا أخذ آراء هذه الجمعية في الاعتبار . ان المملكة المتحدة - مثلها مثل عدد كبير من الأعضاء - تأسف للممارسة المتزايدة المتمثلة في اقام اشارات مسبقة وغير دقيقة وانتقائية توجه الى دول أخرى أعضاء ، في قرارات الجمعية العامة . لقد أولت الحكومات البريطانية المتعاقبة - ليس فقط في أقوالها ، لكن في أفعالها - أكبر قدر من الأهمية للقضاء على الفصل العنصرى . ونحن مقتنعون بأن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف لا يكمن في العزل أو غيره من التدابير الأخرى التى من شأنها ان ترسخ أقدام حكومة جنوب أفريقيا ، مما قد يكون له آثار خطيرة على بلدان أخرى في المنطقة ، كما لا يمكن تحقيق ذلك أيضا عن طريق العنف ، بل عن طريق الابقاء على الحوار وقنوات الاتصال . فمن خلال هذه القنوات نستطيع التأثير ، بل ونؤثر فعلا ، على حكومة جنوب أفريقيا برفضنا الذى لا يتزعزع لأن تتسامح مع الفصل العنصرى .

وتعلق حكومة بلادى أيضا أهمية قصوى على علاقات المملكة المتحدة الودية الوثيقة مع دول خط المواجهة ، ليسوتو وغيرها من دول الجنوب الافريقى ، ونحن نسعى لتقديم مساعدة عليية لهذه البلدان في الموقف العصيب الذى يواجهها . وكما وردنا أن نعرب عن هذا التأييد بتصويتنا لصالح مشروع القرار A/38/L.22 . لكن يؤسفنا ان ذلك المشروع

قد صيغ صياغة تفرض على حكومة بلادي أن تمتنع عن التصويت . إذ أن هناك بعض جوانب محددة في مشروع القرار ، في فقرات الديباجة والمنطوق على حد سواء ، لا يمكننا أن نوافق عليها . ويتعين علي أن أشدد - بصفة خاصة - على أن وفد بلادي لا يمكنه أن يوافق على الإشارة غير الدقيقة المتحيزة التي ليس لها ما يبررها إلى دولة عضو ، ألا وهي الولايات المتحدة ، في الفقرة الأخيرة من الديباجة . إن تصويتنا إنما ينصب على الشكل المحدد لمشروع القرار هذا ، لكنه لا يقل بأي حال من الأحوال من تأييدنا المستمر والدائم لبلدان الجنوب الأفريقي ، أو من ادانتنا لأي أعمال تنتهك سيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية . انني أعلم أن هذه الجمعية تشاطر وفد بلادي بدرجة كبيرة للغاية مقته للفصل العنصري وكذلك رغبته الشديدة في أحداث تغيير سلمي في جنوب أفريقيا . ولا نزال نعتقد أن المناقشة السنوية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري لوسارت على نهج يتسم بالمزيد من الروح البناءة لمساعدت على بلوغ هدفنا المشترك . ومازلنا نعتقد أن الفصل العنصري موضوع له من الأهمية ما يحول دون تناوله كلعبة سياسية . إن التصرف على هذا النحو هو آلا خيانة لمسؤوليتنا جميعا في مساعدة شعب الجنوب الأفريقي والتمسك بمبادئ الميثاق .

السيد لوبيه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود الوفد الفرنسي

أن يضيف النقاط التالية ، إلى البيان الذي أدلى به ممثل اليونان ، نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

إن فرنسا ، كما يعرف الجميع ، تدين بلا تحفظ سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا . وقد أوضحت هذا هنا بجلالة تام ، كما اثبتته في أعمالها . إن بلادي تقدم تأييدها الراسخ لجميع الذين يعملون على أن يتم في جنوب أفريقيا إقرار العدالة والاعتراف بكرامة جميع الناس . وهذه الروح ، تقدم فرنسا تأييدها الكامل المخلص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي قام مؤخرا رئيسها السابق السيد ميتاما سولي



بزيارة أخرى لباريس ، وذلك بمناسبة افتتاح معرض فني هام لمعارضة الفصل العنصري .  
ورغبة منا في أن نترجم الى واقع العلاقات الممتازة التي تقيمها السلطات الفرنسية مع اللجنة  
الخاصة ، سيصوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار A/38/L.24 ، الذي يقرب برنامج عمل  
اللجنة ، رغم ان فرنسا لا توافق على جميع النقاط الواردة به .

ولنفس الأسباب ، وكذلك لأن النصوص غير الملزمة لمشروع القرار تترك لحكومة بلادى  
حرية العمل ببعض المقترحات الوجيهة والامتناع عن العمل بصدد مقترحات أخرى غير مقبولة  
في نظرها ، سيصوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار A/38/L.21 الخاص ببرنامج العمل  
لمناهضة الفصل العنصري .

وعلاوة على ذلك ، سيؤيد الوفد الفرنسي ، رغما عن أنه يحتفظ بموقفه بشأن مضمون  
أية اتفاقية مقبلة ، مشروع القرار A/38/L.31 من أجل أن يبين رفضه لكل تفرقة عنصرية في  
الالعاب الرياضية .

وعلى الرغم من ان فرنسا ترفض استفراد بلد محدد بالاسم كما حدث في الفقرة  
الآخيرة من الديباجة ، ورغم انها تشجب الصياغة المبالغ فيها أو غير الدقيقة الواردة في  
عدد من الفقرات ، ولا سيما الاستخدام غير السليم لعبارات تدخل في الاختصاص الصحيح  
لمجلس الأمن ، فان وفد بلادى سيصوت مؤيدا لمشروع القرار A/38/L.22 ، المتعلق بأشجار  
الفصل العنصري على بلدان الجنوب الافريقي . وتقتصر فرنسا بهذا التصويت أن توضح  
تضامنها مع بلدان المنطقة التي تعين عليها مرارا وتكرارا أن تواجه استخدام جنوب افريقيا  
للقوة المسلحة ، وان تعرب عن رغبتها في أن تغير بريتوريا من موقفها ازاها جيرانها .

وفي الختام ، أود - كما فعل ممثل اليونان اليوم عندما تكلم نيابة عن البلدان العشر  
الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - أن أعرب عن وطيد الأمل في أن يجد مقدمو مشاريع القرارات  
الخاصة بالفصل العنصري أنفسهم قادرين في العام القادم ، أن يأخذوا في الاعتبار

التعقيبات التي أدلت بها وفود أخرى ، وان يوافقوا على استبعاد بعض الصياغات المبالغ فيها وغير الدقيقة المجحفة التي تضعف من الكثير من مشاريع القرارات وكذلك من التأييد الذي تحظى به . لقد أدين الفصل العنصرى بالاجماع في هذه الجمعية ، وطينا أن نحاول سويا ، كلما كان ذلك ممكنا ، ان نجد صياغة تسمح باظهار هذا الاجماع فى تصويتنا . ووفد بلارى مقتنع بأن هذا ممكن ، وانه سوف يقوى من تأثير القرارات .

السيد سوازو تومي (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سوف تصوت هندوراس مؤيدة لمشاريع القرارات الخاصة بسياسات الفصل العنصري ، وذلك وفقا لسياسة الدولية المناهضة لهذه الممارسة الشيطانية في العلاقات الانسانية ولكل لجوء الى العنف على الصعيدين الوطني أو الدولي بما في ذلك العدوان والارهاب والتخريب وأي تهديد لأمن اللاجئين في أي مكان من العالم ورغم هذا فاننا نود أن نوضح أسباب تصويتنا الذي لا يؤيد بصورة مطلقة الاتهامات المحددة الموجهة ضد دول أخرى بخلاف جنوب افريقيا . لقد أوضحنا ذلك عند تحليلنا للتصويت على القرارات بشأن مسألة ناميبيا . كما اننا لا نؤيد الدعوة الى الكفاح العنيف ، الذي يزيل كل امكانية للحل السلمي ، ونرى أن واجب المجتمع الدولي هو تعزيز حق الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق عملية تغيير سلمية تؤدي الى الديمقراطية التمثيلية .

ويجب تفسير تصويت هندوراس في ضوء هذه الحقائق .

السيد ميزري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان بلادي ، باعتبارها بلدا افريقيا ، ودولة عضوا في منظمة الوحدة الافريقية ، ودولة في مجموعة دول الجنوب الافريقي في الامم المتحدة ، تضم صوتها الى الأصوات التي أعربت عن قلق دول أعضاء أخرى ازاء الآثار غير الانسانية المهيمنة التي يتحملها السود في جنوب افريقيا نتيجة لسياسة الفصل العنصري .

لقد أعربت حكومة ملاوي في محافل دولية أخرى وفي هذه الجمعية عن ادانتها بصورة مطلقة لسياسة الفصل العنصري . ان هذا الرفض وهذه المعارضة يقومان على الاعتبارات التالية . أولا ، ترفض ملاوي أية سياسة تستند الى اللون أو العنصر أو العقيدة ، ومن ثم فلقد رفضت بصورة مطلقة سياسة الفصل العنصري . ثانيا ، لقد أصدرت حكومة ملاوي عشية اعلان الاستقلال أحد "أوطان" جنوب افريقيا بيانا عاما في ١٩٧٦ ترفض فيه سياسة البانتوستانات وتطالب فيه بعدم الاعتراف بمثل هذا الاستقلال . ثالثا ، لقد أدانت ملاوي استعمال القوة أو التهديد باستعمالها من أجل تسوية النزاعات في الجنوب الافريقي . رابعا ، ان وفد ملاوي لا يمكن أن يقبل تعديلات دستورية تتخذ وسيلة لحرمان

السود من أية مشاركة سياسية ولتركهم في وضع أدنى ، بأمل أن يتم نسيانهم على الصعيد السياسي في مسقط رأسهم\* .

وبينما يؤيد وفد بلادى المضمون العام لمشاريع القرارات المعروضة فإنه سوف يمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات A/38/L.20 و L.22 ، و L.23 ، و L.25 ، و L.26 ، و L.28 ، و L.30 ، ولكنه سوف يصوت لصالح بقية المشاريع . ان هذا الامتناع يجب ألا يفسر على أنه تعبير عن عدم اكتراث بمعاناة السكان في جنوب افريقيا أو على أنه يمثل مساندة أو تواطؤ مع سياسة الفصل العنصرى . ان ملاوى لا يمكن أن تضحي بمبادئها على معبد الانتهازية . ان امتناع ملاوى عن التصويت يعود الى بعض الصعوبات التي تواجهنا بسبب الصيغ والعبارات اللفظية الواردة في بعض مشاريع القرارات المطروحة للتصويت .

وبعد أن وضحنا هذا الموقف ، فان وفد بلادى يود أن يذكر الدول الأعضاء أن ما يحتاجه شعب جنوب افريقيا من اليوم هو التزام حقيقي بمساندته من أجل التوصل لحل سياسي للمشكلة ، بحيث يمكن للجميع في جنوب افريقيا - البيض والسود والاسيويين - والملونين - المشاركة في السلطة السياسية ، والعيش في سلم كمواطنين على قدم المساواة في جنوب افريقيا . ان الدول الأعضاء عليها واجب أدبي بعدم التعهد بشيء في المحافل الدولية ثم العدول عن وعدها بمجرد الخروج الى دهاelizقاعة الاجتماعات ، ان هذا لا يخدم الشعب الذى يعاني في جنوب افريقيا .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أكرر موقف حكومة ملاوى ازاء جنوب افريقيا كما عبّر عنه في هذه الجمعية منذ سنوات رئيس وفد ملاوى حين قال ما يلي :

" ان حكومة بلادى لا تزال تعترض بشدة على سياسة الفصل العنصرى والوسائل المستخدمة في أعماله ، بما في ذلك انشاء الأوطان . ان هذا موقف معروف جيدا للحكومة المالية في جنوب افريقيا ، ولكن حكومة بلادى لا تزال على اقتناع أيضا بأن أفضل وسيلة لحمل السكان البيض في الجنوب على تغيير سياستهم هي الاتصال والقذوة واشراكهم في حوار " .

---

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

السيد كارلسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان معارضة كندا

حكومة وشعبا، للفصل العنصرى ولاشكال الامتهان التي يمارسها معروفة، ولقد أعربنا عن هذا الموقف في هذه الجمعية . لقد اشتركت كندا في اداة انتهاكات جنوب افريقيا لحقوق الانسان في مناسبات عديدة . ولقد أخذنا على عاتقنا مع أعضاء آخرين في الكومنولث واجبا رسميا هو العمل على مكافحة آفة الفصل العنصرى ، واعتماد تدابير فعالة لاستئصال شأفته . وبعض التدابير الواجب اتخاذها قد تم ذكرها في البيانات الكندية السابقة وتشمل مقاطعة الاتصالات الرياضية ، ووقف الدعم الرسمي للتجارة الثنائية ، وفرض مدونة قواعد سلوك خاصة للشركات الكندية العاملة في جنوب افريقيا ، وهذه وسائل أومأنا من خلالها الى جنوب افريقيا بأنه لا يمكن أن تسير الامور كالمعتاد الا اذا قامت باشتراك أغلبية مواطنيها في الحياة السياسية على قدم المساواة .

وقد أعربنا في نفس الوقت عن استعدادنا لدعم أى تدبير يمكن أن يساهم بصورة فعالة في التغيير السلمى . وتمشيا مع هذا النهج ، فقد ساهمنا في العديد من المشاريع المحلية للمساعدة الذاتية التي اشتركت فيها مجموعات خاصة ، لاسيما في المناطق الريفية ، وقد وفرنا المساعدة التدريبية للنقابات السود ، ونعتزم أن نقدم المزيد من الدعم التعليمي لغير البيض في جنوب افريقيا .

ونظرا لمعارضة كندا للفصل العنصرى ، فان وفد بلادى يأسف ان يجد أن عليه أن يقدم هذا التعليل توضيحا لتصويته على عدة مشاريع . ان توافق الآراء المناهض للفصل العنصرى قد تزايد في المجتمع الدولى . واذا ما عجزت الأمم المتحدة في أن تفعل أكثر مما قامت به استنادا الى هذا التوافق الدولى ، فذلك لأن بعض الدول لا تزال تقهقم اعتبارات سياسية دخيلة في قرارات الجمعية العامة . وفي الواقع فانه نظرا للمعارضة الاجماعية للفصل العنصرى كان ينبغي ألا تكون بنا حاجة الى اجراء أى تصويت . ونحن نلاحظ في مشاريع قرارات هذه الدورة في اطار هذا البند ميلا سي الطالى لاستفراد وادانة دول أعضاء معينة تعارض الفصل العنصرى معارضة لا لبس فيها .

ويمكن ان نستخلص النتيجة ان المسؤولين عن اقام هذه العناصر الدخيلة يضعون في الواقع شواغلهم الأيديولوجية أو السياسية في مرتبة تفوق الكفاح ضد الفصل العنصري . ونحث المشتركين في تقديم مشاريع القرارات أن يعيدوا النظر في هذه الناحية في المناقشات المقبلة ، وأن يركزوا بدلا من ذلك على التدابير الجماعية التي تتخذ لمناهضة الفصل العنصري والتي تحظى باهتمام كبير لدى الأعضاء .

ومن بين عناصر مشاريع القرارات التي لا يمكننا تأييدها الدعوة الى شن الكفاح المسلح وإدانة دول أعضاء محدودة والتوصيات التي تتجاوز اختصاص الجمعية العامة كالتوصيات التي تنطوي على جزاءات الزامية اقتصادية أو استبعاد جنوب افريقيا عن المنظمات المتعددة الأطراف . كما لا نوافق على الأساليب التي تدعو اليها هذه الشروعات ولا نعتقد انها تتفق والسياسة الرامية الى النهوض بالتغيير السلمي .

ولهذه الأسباب يضطر وفدي الى الامتناع عن التصويت على ثلاثة من مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية وأن يصوت ضد مشاريع القرارات المتعلقة بالحالة في جنوب افريقيا وفرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، والعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا والتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بمشروع القرار الأخير أود أن اسجل ان كندا لا تؤيد التعاون العسكري أو النووي مع جنوب افريقيا ولا تشترك فيه .

وفي الوقت ذاته فان تصويت كندا مؤيدة عددا من مشاريع القرارات المعروضة في نطاق هذا البند ينبغي أن يوضح ، لأن هناك عناصر معينة تستدعي التعليق أو التحفظ من جانبنا . ومع أننا سنؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.22 ، فاننا لا نود أن نضم صوتنا الى الانتقاد الموجه الى بعض الدول الأعضاء في الفقرة ٨ من ديباجة هذا القرار . ونضم صوتنا الى الأغلبية في تأييد تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مع أننا نشكك بشدة في الاجراء والمنطق المتمثل في رصد اعتماد خاص من الميزانية العادية للام المتحدة دون القيام سبقا بدراسة أولوية الحالة وخصائصها في برنامج وأجهزة الميزانية التي أنشأتها الدول الأعضاء لهذا الغرض . وألاحظ أخيرا ان تصويتنا المؤيد للضي قدما

بالجهد الدولي لصياغة اتفاقية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية يستند الى ان السياسة الكندية تتفق الى حد كبير مع المبدأ الكامن وراء محاولة صياغة اتفاقية دولية. الا أن العبارات الدستورية والوطنية والقانونية قد تمنع كندا من التقيّد بهذه الاتفاقية . ان هذه الجمعية قد تكون منقسمة حول أفضل الأساليب لازالة الفصل العنصرى ولكننا متحدون في معارضتنا له وفي تصنيفنا على تشجيع التغيير . ونختم كلمتنا بتأكيد التزام كندا بتقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصرى واستخدام الوسائل المتاحة لنا للتعجيل بالتغيير السلمى .

السيد زوباد وخمينيز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان وفد كوستاريكا أوضح موقفه بشأن الفصل العنصرى في البيان الذى أدلى به اثناء المناقشة العامة حول هذا البند . ان ما أعريناه عنه من تنديد ضد جنوب افريقيا كان واضحاً وكذلك النسبة التى وجهناه الى المجتمع الدولي بأن يمارس كل الضغوط اللازمة بغية اجبار نظام جنوب افريقيا على تغيير سياسته .

ان وفد كوستاريكا لديه بعض التحفظات على بعض أحكام مشاريع القرارات المعروضة علينا . وفيما يتعلق بمشاريع القرارات التى ستقوم الجمعية العامة بالتصويت عليها اليوم ليست هناك صعوبات معينة أمام وفد بلادى فنحن نوافق على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.20 وهو حجر الزاوية في موقف الامم المتحدة بشأن سياسة جنوب افريقيا وستصوّت كوستاريكا مؤيدة هذا القرار، ولكننا نأسف على ادراج بعض الاشارات المحددة ذات الطابع التمييزى . ونحن نقدر العناصر الأخرى في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.20 . فتلك العناصر نظراً لأهميتها جعلتنا ننظر الى هذا المشروع ايجابياً وسط الشكوك التى ساورتنا بالنسبة للنقاط الأخرى التى أشرنا اليها .

ونحن نعتبر أن استفراء بلدان معينة أمر غير مناسب وهو الحال بالنسبة لمعظم هذه القرارات ، وسبب هذا يمكن اعتبارها ذات طابع تمييزى .

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق ببعض الفقرات الواردة في مشاريع القرارات المطروحة علينا للنظر، فإن الجمعية العامة تطالب مجلس الأمن باعتماد الجزاءات. وفي رأي وفدنا فإن الجمعية العامة، رغم أنها هيئة ذات سيادة، قد تحت المجلس على دراسة حالة ولكن للمجلس نفسه أن يحدد، كجزء من مسؤوليته الخاصة، السبيل الذي يرغب في اتجاهاه عندما يدرس الموضوع.

وترى بلادي أن الفرصة التي ينبغي ألا نضيعها هي فرصة أن نبعث برسالة واضحة من جميع أعضاء هذه المنظمة إلى جنوب إفريقيا. ولسو الحظ فإن الاشارات المحددة التي ذكرتها تحول دون توافق الآراء على توجيه هذه الرسالة. وفي رأينا ينبغي ألا يصرف اهتمامنا عن النقطة الجوهرية المطروحة أمام هذه الجمعية وهي إزالة هذه العنصرية وتغيير نظام الفصل العنصري البغيض بنظام تتجلى فيه ديمقراطيا جميع أمانى ورغبات كل السكان وليس أغلبية صغيرة فقط.

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها نظام جنوب إفريقيا قد شجبتها بلادي ورفضتها بصورة قاطعة في الأمم المتحدة وفي جميع المحافل الدولية الأخرى. ولم نتردد في نعت الفصل العنصري بأنه جريمة ضد الإنسانية رفضتها بشدة الأمة البنمية.

وفي هذا الوقت، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لشعب جنوب إفريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني وتضامننا معها في كفاحهما العادل لإزالة الفصل العنصري وإنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري يضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان قاطبة.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا للمؤتمر الوطني لجنوب إفريقيا وللمؤتمر عموم إفريقيا لآزانيا في كفاحهما البطولي ضد نظام الأغلبية العنصرية ولاستئصال الفصل العنصري وتحويل جنوب إفريقيا إلى مجتمع يخلو من العنصرية والتمييز.

ونؤكد تضامننا مع دول المواجهة ونود أن نعرب عن ادراكنا للمساهمة القيّمة في الكفاح ضد الفصل العنصري ومن أجل استئصال الاستعمار في إفريقيا.



ونعتقد أن أعمال العدوان المتكررة التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا المنصوري ضد البلدان المجاورة وامعانه في سياسة القمع ضد شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا تشكل تهديدات جسيمة للسلم والأمن الدوليين وينبغي أن نضع حدا لهذه السياسات . ومع مراعاة ما ذكرته الآن ، فان وفدى سيهوت مؤيدا عشرة من مشاريع القرارات التي تتمشى الى حد كبير مع سياسة بلادى الخارجية في هذا الميدان . ومع ذلك نود أن نعرب عن تحفظاتنا على بعض الفقرات التي صيغت بطريقة تدوين بصورة انتقائية والاسم بلداننا تقيم بنما معها علاقات دبلوماسية .

ولذلك لن يتمكن من التصويت تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.25 ولهذا سنستع عن التصويت عليه .

الا أن هذه التحفظات وامتناعنا لا ينبغي أن يفسرا بأية حال من الأحوال بأنهما اتفاق أو موافقة على تعاون الكثير من البلدان والدول مع نظام جنوب افريقيا ما يشجعه على اتباع سياسة العدوان التي ينتهجها .

السيد كينونيهس امزكيتا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان غواتيمالا تناهض سياسة التمييز العنصرى والسياسات التي تقوم على مبادئ مراهضة للانسانية مثل الفصل العنصرى وهذا هو السبب في اننا ندينها . ولذلك فاننا سنصوت مؤيدين خمسة من مشاريع القرارات هي مشاريع القرارات A/38/L.21 ، A/38/L.24 ، A/38/L.28 ، A/38/L.30 ، A/38/L.31 . ومع ذلك فاننا سنمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات الأخرى ، لأننا نعتبرها انتقائية ، لأنها تشير الى دول معينة بالاسم ونظرا لأن الصياغة في بعض الفقرات ليست ملائمة ويمكن تحسينها .

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أطل تصويت النرويج على مشروع القرار A/38/L.30 المتعلق بحظر النفط ضد جنوب افريقيا . ان سياسة النرويج المعلنة هي ألا تباع النفط لجنوب افريقيا . وجميع الشركات المنتجة للنفط على الجرف النرويجي تتسك بهذه السياسة . وتمشيا مع سياسة النرويج الثابتة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وسياستنا فيما يتعلق بتصدير النفط بصفة خاصة فان الحكومة النرويجية اتخذت في ١٩٨١ المبادرة لتنظيم مؤتمر للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط التي أعلنت ان سياستها ألا تباع النفط لجنوب افريقيا . وقد صدقت الجمعية على هذه المبادرة من خلال القرار ٣٧/٦٩ بـ٢٠ . ولذلك ، رغم أن النرويج تؤيد بقوة الهدف الشامل لمشروع القرار L.30 أى أن تعمل على تقليص العمال لتصدير النفط الى جنوب افريقيا فاننا لن نكون في موقف يسمح بالتصويت مؤيدين له . ونظرا لأن المشاورات المتعلقة بالطرائق لعقد هذا المؤتمر تجرى حاليا وفقا للقرار ٣٧/٦٩ بـ٢٠ ، تجد النرويج من غير المناسب أن يقدم مشروع قرار يعيق المشاورات الجارية وبمس نتائج هذا المؤتمر . وهذا الأمر ينطبق أكثر حيث أن مشروع القرار يتحدث عن النقل غير المشروع للنفط الى جنوب افريقيا رغم أنه لا يوجد قرار ملزم من مجلس الأمن بهذا المصدر .

السيد خوجان (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد ليسوتو

سيصوت مؤيدا سبعة من مشاريع القرارات ، ولكنه يود تسجيل تحفظه على الفقرات ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من منطوق مشروع القرار A/38/L.20 . وهذه التحفظات تتسق مع موقف ليسوتو بشأن العقوبات ضد جنوب افريقيا .

ولهذه الأسباب نفسها سوف نمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات A/38/L.21 و L.23 و L.28 .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناء على

تعليمات من حكومة فانواتو فان وفد بلادى سيصوت مؤيدا مشاريع القرارات الخاصة بالفصل المنصرى .

ومرة أخرى أعرب بعض أعضاء هذه الهيئة ، وسيعرب البعض الآخر دون شك ، عن تحفظاتهم والافتقار الى الاتفاق على اتجاه وصياغة جميع مشاريع القرارات . ونحن ، أيضا ، كان من الممكن أن نبدي تأكيداً مختلفاً وربما كنا نفضل استخدام صياغة مختلفة في بعض الأجزاء . ومع ذلك فأننا نعتقد أن مسائل التأكيد والصياغة مسائل طفيفة في الإطار الكامل لجريمة - نهم ، لجريمة - الفصل المنصرى .

وبينما كان يمكن أن نختار عبارات أخرى للتعبير عن مشاعرنا ، لو كنا الضحايا المباشرين للفصل المنصرى ، تبقى الحقيقة أن المناشدات المعتدلة وغير المحددة الموجهة الى الضمير الجماعي لجنوب افريقيا ولمن يدعون انهم اصداؤها . بيد وأنها لقيت آذانا صماء . ولسوء الحظ فان الذين يرغبون في احتضان جنوب افريقيا يبذلون جهداً أكبر في الاحتجاج بشأن التقييمات الصريحة لسوء سلوكهم بدلا من الاحتجاج على مواصلة جنوب افريقيا رفضها لأن توصل ذلك المجتمع المريض الى الربع الأخير من القرن العشرين والى أسرة الأمم المتحضرة من حيث الضمون والشكل .

ونحن نأسف لأنه لن يكون هناك توافق آراء بشأن كل مشاريع القرارات هذه . ومع ذلك ، فمن المؤسف أكثر أنه ليس هناك توافق آراء بشأن القيام بعمل خارج هذه القاعة عندما يتعلق الأمر بالفصل المنصرى . ونحن غير سرورين بكل ما هو وارد في مشاريع القرارات ، ولكننا أقل اغتباطا بالحقائق التي تستمر في مجابهة شعب جنوب افريقيا في كل

دقيقة وكل يوم . فضلا عن ذلك فنحن أيضا أقل اغتباطا بالعبارة التي يستخدمها البعض لتبرير مواصلة العلاقات الوثيقة مع نظام الفصل العنصرى .

ان فانواتو ، باعتبارها أمة ، تؤمن بالاعتدال والتعقل والصبر . ومع ذلك فاننا نقر بالتأكيد أنه رغم اننا هنا جميعا ضحايا في الواقع للفصل العنصرى ، فان أحدا منا لا يمكنه بضمير مستريح أن يشير على الضحايا المباشرين وهم شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا وشعوب الدول الافريقية المجاورة بعزيم من الاعتدال والتعقل والصبر أكثر من ذلك . ونحن نعتقد أنه مازال في الامكان تغادى المواجهة في الجنوب الافريقي شريطة توفر استعداد العالم للاستماع والتصرف . ومع ذلك ، دعونا لا نخدع أنفسنا بالحديث عن التغير السلمي في جنوب افريقيا . ولن يكون من الممكن أن تحمى بالطرق السلمية الآثار العديدة والمتعددة لهذا النظام البغيض من نسيج مجتمع جنوب افريقيا الا باستئصال هذا النظام . ونحن ننتظر ذلك اليوم في لهفة .

وفي انتظار تحقق ذلك ، دعونا لا نجعل من المهمة التي في أيدينا . دعونا نبين بشكل واضح ومحدد بالأفعال وكذلك بالأقوال رفضنا الكامل لأى نظام اجتماعي يقيم البشر على أساس عرقهم أو دينهم أو جنسهم أو مكانتهم في الحياة . وبالنسبة للذين يرون أن هناك وسائل أكثر فعالية لكفاح الفصل العنصرى فاننا نوافقهم على أن هناك وسائل أخرى ونحن نحث الذين لديهم قدرة القيادة على هذا الطريق أن يرونا ذلك بالفعل وليس بالقول . وفي تلك الأثناء نحن ندرك أنه ليس هناك سبيل آخر لاعطاء اشارة لجنوب افريقيا ولشعبها المحاصرين سوى أن ننضم الى غالبية أمم العالم في تأييد مشاريع هذه القرارات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين

تعليلًا للتصويت قبل التصويت .

وأود أن أخطر الجمعية باضافات الى أسماء مقدمي مشاريع القرارات كما يلي : مشروع القرار A/38/L.21 : باكستان ، بروندي ، توغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، غيانا ، فييت نام ، قطر ، نيكاراغوا . مشروع القرار A/38/L.22 : بلغاريا ، بروندي ، توغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، العراق ، غيانا ، فييت نام ، قطر ، يوغوسلافيا . مشروع القرار A/38/L.24 : باكستان ، بروندي ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، غيانا ، قطر ، نيكاراغوا . مشروع القرار A/38/L.27 : باكستان ، بروندي ، توغو ، قطر ، مدغشقر ، المغرب ، يوغوسلافيا . مشروع القرار A/38/L.28 : باكستان ، بروندي ، توغو ، الجماهيرية العربية الليبية ، قطر ، مدغشقر ، يوغوسلافيا . مشروع القرار A/38/L.30 : باكستان ، بروندي ، توغو ، غيانا ، مدغشقر ، نيكاراغوا . مشروع القرار A/38/L.31 : باكستان ، بروندي ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، غيانا ، قطر ، مدغشقر ، المغرب ، نيكاراغوا ، يوغوسلافيا .

تبت الجمعية العامة الآن في مختلف مشاريع القرارات المطروحة عليها . ويرد في الوثيقة A/38/654 تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشاريع القرارات هذه .

وننتقل أولا الى مشروع القرار A/38/L.20 و Corr.1 المعنون " الحالة في جنوب افريقيا " . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ١٢ من مشروع القرار . فاذا لم يكن هناك اعتراض فسوف أطرح الفقرة ١٢ للتصويت .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بيلوروسيا ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، الرأس الأخضر ، الصين ، الكونغو ، كوا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية - الديمقراطية الشعبية ) ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ،

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، جزر سليمان ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : أنتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، الهند ، ساحل العاج ، جامايكا ، ليسوتو ، ملاوي ، موريشيوس ، عمان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجوزيف ، غرينادين ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، اوروغواي ، زائير .

اعتمدت الفقرة ١٢ من مشروع القرار A/38/L.20 و Corr.1 بأغلبية (٧١ صوتا مقابل

٢٢ صوتا وامتناع ٤٤ عن التصويت \* .

\* بعد ذلك ابلغ وفد بوليفيا الأمانة العامة انه كان ينوي الامتناع عن

التصويت .

A/38/PV.83

92

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أطلع الآن مشروع القرار

Corr.1 و A/38/L.20 للتصويت .

وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، أنتيغوا وبربودا ،  
الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،  
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،  
بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،  
الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ،  
كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ،  
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،  
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،  
غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،  
هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران  
(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،  
الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،  
ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ،  
ملاي ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،  
منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،  
نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت  
لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس  
وڤرينسيني ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،



سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ،  
 سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد  
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية  
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،  
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ،  
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،  
 زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
 ايسلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،  
 النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .  
الممتنعون : النمسا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، غواتيمالا ، ايرلندا ،  
 ساحل العاج ، ملاوي ، اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.20 و Corr.1 في مجمله بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل

١٦ صوتا وامتناع ١٠ عن التصويت (القرار ٣٨/٣٩ الف ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : والآن تصوت الجمعية العامة

على مشروع القرار A/38/L.21 المعنون "برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصري" .  
 وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
تم اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،  
 الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،  
 بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،

A/38/PV.83

بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،  
 الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،  
 الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،  
 قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن —  
 الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواдор ،  
 مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فرنسا ،  
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،  
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،  
 هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،  
 العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليريا ،  
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ،  
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،  
 المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،  
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،  
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت  
 وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية  
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر  
 سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية  
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
 تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،  
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية  
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،

فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات  
المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بوتسوانا ، كندا ، الدانمرك ،  
فنلندا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ،  
ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، سوازيلاند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.21 بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٢ عن

التصويت (القرار ٣٨/٣٩ ب٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/38/L.22 المعنون "آثار الفصل العنصرى على بلدان الجنوب الافريقي" كما قام بتلقيحه  
شفويا مثل أوغندا . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بروندي ، بيلاروسيا

(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،

A/38/PV.83

غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،  
 غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ،  
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،  
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ،  
 العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،  
 اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية -  
 الديمقراطية الشعبية ) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية  
 الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،  
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،  
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،  
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا -  
 الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،  
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ،  
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،  
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،  
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،  
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،  
 تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا ( جمهورية - الاشتراكية -  
 السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات  
 العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
 المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييتنام ،  
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : باراغواي ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غواتيمالا ، ملاوى ، السلطنة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.22 كما نصح شفويا بأغلبية ١٤٦ صوتا مقابل صوتين

وامتناع ٤ عن التصويت (القرار ٣٩/٣٨ جيم ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار  
A/38/L.23 و Corr.1 المعنون " فرض جزاءات على جنوب افريقيا " . وقد طلب اجراء  
تصويتين منفصلين على الفقرتين : الثامنة والعاشرة من الديباجة . واذا لم يكن هناك اعتراض  
فسوف نبدأ التصويت .

أطرح للتصويت الفقرة الثامنة من الديباجة أولا .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المهدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرين ،  
بنغلاديش ، بنن ، البرازيل ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الصين ، الكونغو ،  
كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، غامبيا ،  
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،  
غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايسلندا ،  
(جمهورية - اسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية -  
الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، المكسيك ،  
منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،  
باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،

سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا  
( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، الميمن  
يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،  
فرنسا ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايسلندا ، ايرلندا ،  
ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،  
باراغواي ، البرتغال ، جزر سليمان ، السويد ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : انتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، بوليفيا ،  
بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، كوستاريكا ،  
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا  
الاستوائية ، فيجي ، غابون ، اليونان ، غواتيمالا ، هندوراس ،  
ساحل العاج ، جامايكا ، ملاوي ، موريشيوس ، المغرب ، عمان ،  
بنما ، بيرو ، الفلبين ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجوزيف  
غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، تايلند ،  
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، اوروغواي ، زائير .

اعتمدت الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/38/L.23 و Corr.1 بأغلبية ٧١ صوتا

مقابل ٢٢ صوتا وامتناع ٤ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد طلب اجراء تصويت سـجـل

بشأن الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع القرار A/38/L.23 .

أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرين ،  
بنغلاديش ، بنن ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بيلوروسيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الصين ، الكونغو ، كوسا ،  
تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية  
الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ،  
الهند ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ،  
كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية  
العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ،  
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بابوا  
غينيا الجديدة ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سامان تومسي  
ورينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،  
سرى لانكا ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، أوغندا ،  
اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،  
زامبيا ، زامبي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،  
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،  
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ،  
البرتغال ، جزر سليمان ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

A/38/PV.83

101

المتنعون : أنتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، اليونان ، غواتيمالا ، هندوراس ، اندونيسيا ، ساحل العاج ، ملاوي ، مالي ، موريشيوس ، عمان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، اوروغواي ، زائير .

اعتمدت الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع القرار A/38/L.23 بأغلبية ٧٢ صوتا مقابل ٢٢ صوتا وامتناع ٤٠ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تقوم الجمعية العامة بالتصويت الآن على مشروع القرار A/38/L.23 ككل . وقد طلب اجرا تصويت سجل .  
أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورسوا ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ، كينيا ، كوت ديفوار ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ،



الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية - الديمقراطية الشعبية ) ،  
 لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،  
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،  
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،  
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
 رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،  
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،  
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، صرى لانكا ، السودان ،  
 سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد  
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا ( جمهورية - الاشتراكية  
 السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،  
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زامبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، اليابان ،  
 لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، السلطنة المتحدة لبريطانيا العظمى  
 وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ،  
 غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، ليسوتو ،  
 ملاوي ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.23 في مجموعه بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ١٠ أصوات

وامتناع ١٨ عن التصويت (القرار ٣٨/٣٩ دال ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ا طرح الآن للتصويت مشروع القرار A/38/L.24 ، المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى". وقد طلب اجرا تصويت سجل .

أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايسرلان ( جمهورية - الاسلامية ) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية - الديمقراطية الشعبية ) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،

بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،  
سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية  
السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر  
سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،  
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،  
فيت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زامبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.24 بأغلبية ٤٩ صوتا مقابل صوت واحد واختناع اثنين

عن التصويت (القرار ٣٨ / ٣٩ هـ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تصوت الجمعية العامة الآن على

مشروع القرار A/38/L.25 ، المعنون " العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " . وقد طلب  
اجراء تصويت سبجل .

أجرى تصويت سبجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،  
الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،  
البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ،  
 كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوا دور ،  
 مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية  
 الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ،  
 غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - اسلامية) ،  
 العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية  
 الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،  
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،  
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،  
 عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،  
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،  
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ،  
 السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ،  
 تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد  
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،  
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،  
 اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،  
 زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،  
 المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،  
 لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة  
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : جزر البهاما ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ،  
 فيجي ، غواتيمالا ، هايتي ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،  
 ملاوي ، بنما ، باراغواي ، البرتغال ، ساموا ، جزر سليمان ، اسبانيا .  
اعتمد مشروع القرار A/38/L.25 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ١٨ صوتا وامتناع ١٧ عن

التصويت (القرار ٣٨/٣٩ واو) \* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع  
 القرار A/38/L.26 ، المعنون " التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا " . وقد طلب  
 اجرا تصويتين منفصلين على الفقرة العاشرة من الديباجة والفقرة الثالثة من المنطوق .  
 لذا أطرح أولا للتصويت الفقرة العاشرة من الديباجة . وقد طلب اجرا تصويت  
 سجل .

أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرين ،  
 بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،  
 بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس  
 الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كها ، تشيكوسلوفاكيا ،  
 اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
 غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،  
 ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،  
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
 مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ،  
 نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ،

بعد ذلك أبلغ وفد أوروغواي الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن

\*

التصويت .

بيرو، بولندا، قطر، رومانيا، رواندا، سان تومسي وبرينسيبي،  
العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سرى لانكا،  
سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو،  
تونس، أوغندا، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)،  
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الامارات العربية  
المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فولتا العليا، فنزويلا،  
فيت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زامبيا.

المعارضون : استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا،  
المانيا (جمهورية - الاتحادية)، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا،  
اليابان، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باراغواي،  
البرتغال، جزر سليمان، اسبانيا، السويد، الملكية المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون : انتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، جمهورية  
افريقيا الوسطى، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية،  
اكوادور، غينيا الاستوائية، فيجي، غابون، غامبيا، اليونان،  
غواتيمالا، هايتي، ساحل العاج، جامايكا، ملاوي، موريشيوس،  
عمان، بنما، الفلبين، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين،  
ساموا، سنغافورة، توغو، تركيا، اوروغواي، زائير.

اعتمدت الفقرة العاشرة من د ب حاجة مشروع القرار A/38/L.26 بأغلبية ٢٩ صوتاً

مقابل ٢٣ صوتاً وامتناع ٣٣ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : الآن أطرح للتصويت الفقرة ٣ .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بيلوروسيا ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اكوادور ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية - الديمقراطية الشعبية ) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، جزر سليمان ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ،

الجمهورية الدومينيكية، غينيا الاستوائية، فيجي، غابون، غامبيا، اليونان، غواتيمالا، الهند، اندونيسيا، ساحل العاج، ملاوى، مالي، موريشيوس، عمان، بنما، بيرو، الفلبين، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، السنغال، سنغافورة، سرى لانكا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، اوروغواى، زائير.

اعتمدت الفقرة ٣ من مشروع القرار A/38/L.26 بأغلبية ٧٢ صوتا مقابل ٢٣ صوتا

واقتناع ٣٩ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تصوت الجمعية العامة الآن على

مشروع القرار A/38/L.26 في مجموعه . وقد طلب اجرا تصويت سَجَل .

أجرى تصويت سَجَل .

المؤيدون : افغانستان، البانيا، الجزائر، انغولا، انتيغوا وبربودا،

الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز،

بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بورما،

بوروندى، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)، الرأس

الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين،

كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، تشيكوسلوفاكيا،

كمبوديا الديمقراطية، اليمن الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية

الدومينيكية، الكوارور، مصر، غينيا الاستوائية، اثيوبيا، فيجي،

غابون، غامبيا، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، غانا، غينيا،

غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، الهند، اندونيسيا،

ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا،

الكويت، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)، لبنان، ليسوتو،

الجمهورية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي،



مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب،  
 موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان،  
 بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، قطر، رومانيا،  
 رواندا، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين، ساموا،  
 سان تومي وبرينسيبي، العربية السعودية، السنغال، سيشيل،  
 سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، سوري لانكا،  
 السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية،  
 تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا،  
 اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية، الامارات العربية المتحدة، جمهورية  
 الكاميرون المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فولتا العليا،  
 اوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا،  
 زيمبابوي.

المعارضون : استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، ايطاليا،  
 باراغواي، البرتغال، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
 الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون : النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، اليونان، غواتيمالا، ايسلندا،  
 ايرلندا، ساحل العاج، اليابان، لكسمبرغ، ملاوي، هولندا،  
 نيوزيلندا، النرويج، اسبانيا، السويد.

اعتمد مشروع القرار A/38/L.26 ككل بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ١٧

عن التصويت (القرار ٣٨/٣٩ زاي) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تقوم الجمعية العامة الآن بالبت في مشروع القرار A/38/L.27 المعنون " صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا " . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟  
اعتمد مشروع القرار A/38/L.27 (القرار ٣٨/٣٩ ح أ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار A/38/L.28 المعنون " الاستثمارات في جنوب افريقيا " .  
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ، الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا - الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، فواتيلا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ،

لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،  
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،  
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،  
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،  
 بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،  
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت  
 وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية  
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،  
 جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،  
 سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،  
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا  
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،  
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
 فولتا العليا ، اوروجواي ، فانواتو ، فنزويلا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ،  
 زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعمون : بوتسوانا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
 ايطاليا ، ساحل العاج ، ليسوتو ، ملاوي ، المملكة المتحدة  
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشطالية .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.28 بأغلبية ١٤٠ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع

٩ عن التصويت (القرار ٣٨/٣٩ ط أ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تقوم الجمعية العامة الآن

بالتصويت على مشروع القرار A/38/L.30 المعنون " فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا " .

وقد طلب اجرا تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،  
الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،  
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،  
بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الاخضر ،  
جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر  
القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،  
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،  
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيا  
الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،  
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، فينيا - بيساو ،  
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،  
اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ،  
جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -  
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية  
الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،  
هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،  
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،  
رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر فرناندين ،

ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،  
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،  
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ،  
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،  
 تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية -  
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية  
 تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، لكسمبرغ ،  
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشالية ، الولايات  
 المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، كندا ، اليونان ، ايطاليا ،  
 ساحل العاج ، اليابان ، ليسوتو ، ملاوي ، نيوزيلندا ،  
 النرويج ، البرتغال ، سوازيلند .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.30 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ١٤ عن

التصويت (القرار ٣٩/٣٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تصوت الجمعية العامة الآن على

مشروع القرار A/38/L.31 المعنون "الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية" .

وقد طلب اجرا تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، النسا ، جزر البهاما ، البحرين ،  
 بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتسوانا ،  
 بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،  
 بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ،  
 الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،  
 الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،  
 قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن  
 الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،  
 مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،  
 فنلندا ، فرنسا ، ظبون ، فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية  
 اللاتينية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،  
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،  
 ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ،  
 ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،  
 الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ،  
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالمطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،  
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،  
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا  
 غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،  
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ،  
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،  
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،  
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ،  
تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية -  
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات  
العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت  
نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : الدانمرك ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ،  
هولندا ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.31 بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٦ عن

التصويت (القرار ٣٩/٣٨ كـ ف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين  
يرغبون في تحليل تصويتهم ، وأود ان اذكر الجمعية العامة بالقواعد المتبعة .

السيد ناشد (مديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت مديف  
مؤيدة لجميع مشاريع القرارات في اطار البند ٣٢ لاعتقادنا الراسخ بأن التدابير التي تتضمنها  
القرارات ضرورية وصحيحة جدا من اجل استئصال الفصل العنصري ومساعدة الكفاح المشروع  
لشعب جنوب افريقيا المضطهد .

بيد ان تصويت وفدي الايجابي على مشروع القرار A/38/L.23 بشأن فرض جزاءات  
على جنوب افريقيا لا يعني موافقتنا على فقرة الديباجة العاشرة التي اشارت الى بعض  
البلدان الصديقة . وكما ذكرنا سابقا فاننا نؤيد المحتوى العام لجميع القرارات الاحد  
عشر ونعتقد ان تلك التدابير الفعالة ضرورية حتى يمكن وضع حد لسياسات الفصل العنصري  
التي تطرسها جنوب افريقيا وحتى يمكن تلبية تطلعات الاغلبية من سكانها السود .

السيد بافاناريت (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفدى مؤيدا لكل مشاريع القرارات في اطار البند ٣٢ المعنون "سياسات الفصل العنصرى الـتي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" تمثيا مع معارضة حكومتى الشديدة لتلك السياسات . وتؤكد حكومة تايلند من جديد التزامها بالجهود الدولية الرامية الى القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى والاضطهاد في جنوب افريقيا . وقد ادانت حكومتى في الطائى بشدة الممارسة المقية للتمييز العنصرى وستستمر في ذلك الى حين القضاء على تلك الممارسة . وقد اوضح وزير خارجية تايلند ما يلي :

"ان السياسة اللانسانية والوحشية للفصل العنصرى وممارسته تتناقضان مع مبادئ العدالة والقيم الاخلاقية . وللاضطهاد المنظم للقادة الافارقة ليس هناك ما يبرره ويبعث على الأسى ويشكل انتهاكا صارخا ومستمرا لحقوق الانسان " . وتؤمن تايلند ان جنوب افريقيا يجب ان تكون ملكا لجميع سكانها ويجب ان يتمتع الجميع بحقوق متساوية وبالكرامة الانسانية في ظل القانون . والبدل لذلك هو مناخ من استمرار التوتر وتساعد للنزاع بما يؤدى الى عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين . ومع اننا قد صوتنا مؤيدين لكل مشاريع القرارات فلدينا تحفظات بشأن اجزاء من بعض مشاريع القرارات وخاصة الفقرة ١٢ من منظوق القرار A/38/L.20 والفقرة الثامنة والعاشرة من ديباجة مشروع القرار A/38/L.23 التي تشير بصفة محددة الى بعض البلدان التي يقيم بلدى معها علاقات دبلوماسية . ويعتقد وفدى انه يجب على هذه الجمعية العامة ان تتخذ موقفا جوعيا في تناول السألة موضع البحث . لقد ادت تسمية بعض البلدان على اساس انتقائي الى الانقسام وهو ليس من مصلحة العمل الايجابى . ولولا ذلك لحصلت مشاريع القرارات على اكبر قدر من توافق الآراء الذى تستحقه عن جدارة .

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعارض النمسا بصورة مستمرة سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، واوضحت في الآونة الاخيرة خلال المناقشة العامة لذلك البند من جدول الاعمال ، ان السياسة



المؤسسية للتمييز العنصري لا يمكن ان تكون ابدا اساس مجتمع ديمقراطي سليم . لقد تجلّى ذلك الاعتقاد الراسخ في تصويت النساء تأييدا لعدد من مشاريع القرارات التي طرحت توا للتصويت . بيد ان هناك العديد من القرارات التي لا يمكن للنساء ان تؤيدها ، واساسا لأسباب متعلقة بالنظام القانوني الداخلي للنساء ، بالإضافة الى اسباب قام وفدى بشرحها بقدر من التفصيل فيما يتعلق بأحكام مطابقة وردت في مشاريع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن بندي ناميبيا .

وأود بصفة خاصة ان اؤكد مرة اخرى ان النساء ترى بأنه يجب على الأمم المتحدة ان تركز كل جهودها على احداث تغيير سياسي واجتماعي بالوسائل السلمية طبقا لما توخاه ميثاق هذه المنظمة ولا ينبغي لها ان تعتمد او تؤيد السكفاح السلاح واستخدام القوة كأداة لاحداث التغيير . وأود ان اكرر من جديد موقف النساء في ان الاشارة التعسفية الى بعض الدول الاعضاء او مجموعات من الدول الاعضاء بهدف اذانتها او بطريقة اخرى في قرارات الجمعية العامة اسلوب ليس له ما يبرره وغير مشر ولا يخدم العمل على تعزيز قضية الشعب المضطهد في جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك لدينا اعتراضات خطيرة على اي نوع من اعطاء عطية نظر مجلس الأمن في تلك الأمور ، ولا تؤيد اي حكم سبق على قراراته وصلاحياته . وفيما يخص مشروع القرار 22.1 بشأن آثار الفصل العنصري على بلدان الجنوب الافريقي ، اود ان اضيف ان النساء صوت مؤيدا لذلك المشروع لاننا نؤيد بقوة محتواه العام . ومع ذلك لدينا تحفظات فيما يتعلق بالفقرة الاخيرة من الديباجة لأسباب مطابقة لتلك التي اشرنا اليها اعلاه .

السيد دى كاي (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد دأبت الغلبين على تأييد قضية الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، ولهذا دأمت على التصويت مؤيدة لجميع القرارات المناهضة للفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ولقد صوت وفد بلدى مرة أخرى مؤيدا للقرارات المتعلقة بالفصل العنصرى ، التي اعتمدت توا . ومع ذلك ، فان وفدى لديه تحفظات بشأن فقرات معينة في بعض تلك القرارات . لهذا فان وفدى قد امتنع عن التصويت على تلك الفقرات عندما أجرى تصويت منفصل عليها ، لأنها عمدت بصورة انتقائية الى ادانة بلدان معينة بالاسم ، وهذه ممارسة قد لا تساعدنا على تحقيق أهدافنا . وكان من الأفضل أن تستخدم صياغة أكثر قبولاً وأقل انتقائية لضمان اعتمادها بتوافق الآراء .

السيد لاسارتي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد اوروغواي مؤيدا لمشاريع القرارات A/38/L.20 الى L.28 و A/38/L.30 و L.31 . وفي دورات متعاقبة للجمعية العامة ، اكتست هذه القرارات وما سبقها أهمية بيان سياسي حاسم بشأن الفصل العنصرى . وفضلا عن مضمون مشاريع القرارات ونصوصها والتوصيات الواردة فيها ، فقد تم الاعراب فيها ، بعبارات سياسية ، عن الحاجة الى الادلاء ببيان قاطع لا لبس فيه بشأن الفصل العنصرى ، وضرورة العمل من أجل مكافحته . وينبغي تفسير تصويت اوروغواي الايجابي بوصفه ردا واضحا على هذا النداء . لذلك فانه في المقام الأول اعراب حاسم عن ادانة ورفض هذا الشكل البغيض للمغاية من أشكال التمييز ، الذى يتخذ الظلم مذهباً له ويحوله الى سياسة .

وبالاضافة الى هذا الموقف القائم على المبدأ ، فاننا نعرب عن مشاعر التضامن القوية مع جميع الشعوب ، ولا سيما شعوب افريقيا ، التي تكافح للقضاء على الفصل العنصرى . وهذا الموقف ، بالطبع ، يتسق مع السياسة الراسخة التي يتخذها بلدى ، تمثيا مع القواعد الدولية ، ومع تشريعاتنا الوطنية ، التي تعارض جميع أشكال التمييز بين البشر في أى مكان في العالم .

ويود وفد بلادي ان يعرب ، كمعهد في الدورات السابقة ، عن تحفظاته بشأن بعض الصياغات الواردة في المشاريع التي اعتمدت ، واذكر على وجه الخصوص ما يلي :  
أولا ، ان تطبيق تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن .

ثانيا ، يجب ان تقرر جميع الشعوب من يمثلها وفقا لبدأ تقرير المصير .  
ثالثا ، لا يمكننا ان نقبل الاشارة الى دول أعضاء بعينها ، او اذانتها بطريقة انتقائية دون اساس من حقائق مثبتة .

رابعا ، يجب ان تكون الاجراءات التي تتخذها الهيئات المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي متحررة من الاعتبارات السياسية .

خامسا ، ان وفد بلدي يفهم ان ايا من هذه القرارات المتخذة لا يضفي طابعاً مؤسسيا على اللجوء الى النضال المسلح ، وذلك تشبهاً مع الفقرتين ٤ و ٦ من منطق قرار مجلس الأمن ٤٧٣ ( ١٩٨٠ ) .

وهذه التحفظات تماثل التحفظات التي أعربت عنها وفود كثيرة أخرى . وهذه الحقيقة ، بالإضافة الى اخفاق الجهود الرامية الى تغيير وضع الفصل العنصري ، ونمط التصويتات التي أجريت في الدورات السابقة للجمعية العامة كلها توفر مادة للتفكير . وكما سبق أن أعلن وفد بلدي فان عدم التوصل الى توافق في الآراء ، لا يرجع الى اختلاف في وجهات النظر بشأن ضرورة استئصال الفصل العنصري ، ولكن بشأن جوانب مختلفة من القرارات ذاتها .

وربما يتعين علينا ان ننظر في استصواب اتخاذ قرارات بشأن هذا الموضوع ، تركز في المقام الاول على تحديد هدف سياسي واضح ، يمكن ان يحظى بتأييد غير مشروط ودون تحفظ من جانب المجتمع الدولي . وقد نجد المنطلق لذلك في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٤٧٣ ( ١٩٨٠ ) ، المتخذ من جانب الجمعية العامة أيضا في الفقرة ٢٣ من قرارها ٦٩/٣٧ الف ، والمتضمن جزئيا في الفقرة ٢ من منطق مشروع القرار A/38/L.20

المتخذ توا . وأشير هنا الى التصميم الواضح على أن تستهدف الجهود الجماعية استئصال الفصل العنصرى من جنوب افريقيا ، واقامة مجتمع ديمقراطي يخلو من أى نوع من التمييز ، ويمكن فيه للشعب ان يقرر مصيره بحرية .

وعلاوة على ذلك من الضرورى اعادة تنظيم التدابير المتعلقة بجنوب افريقيا ، بحيث تحظى بتأييد أوسع نطاقا ، ما يجعلها أكثر فعالية في تحقيق الهدف النهائي . وفي هذا الصدد فان قرارات مجلس الأمن تشكل ، بالفعل ، نمطا أساسيا يمكن توسيعه وتعزيزه ، ولكن ينبغي ان يتم هذا على أساس التعاون المنسق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للميثاق . وفي اطار الميثاق يمكن الاتفاق على مجموعة من التدابير السليمة التي تحظى بالدعم السياسي الضرورى من جانب المجتمع الدولي . واذ ما تم ذلك نكون بحق متجهين صوب تحقيق هدفنا .

السيد ايانوتزى ( ايطاليا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد اوضحت

ايطاليا دائما موقفها الصارم حيال الفصل العنصرى . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد موافقتنا التامة على وجهات النظر التي أعرب عنها ممثل اليونان في هذه المناقشة ، نيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبى .

لذلك ، فانتنا نأسف أشد الأسف لاننا لم نتكمن من تأييد كل مشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٣٢ من جدول الأعمال . ورغم اننا نوافق تماما على فحوى كثير من المقترحات ، فمرة أخرى ، كما ذكر ممثل اليونان في تعليقه للتصويت ، نجد أن بعضها ينطوى على بعض العناصر السببية للانقسام ، ويحتوى على اشارات غير مثبتة ، وليس لها ما يبررها ، ولا يمكن بالتأكيد ان تساعد على القضاء على الفصل العنصرى ، ولكن على العكس من ذلك ، سوف تحد من التوافق في الآراء الضرورى في هذا الصدد .

وفي هذا الاطار ، أود أن أؤكد مجددا أن ايطاليا لا تتعاون ولن تتعاون مع جنوب افريقيا في المجال العسكرى والنووى . ومن ثم ، فانتنا نأسف لاننا اضطررنا الى التصويت ضد المقترحات الواردة في الوثيقة . A/38/L.26 ، لاننا بالاضافة الى التحفظات

التي أعربنا عنها بشأن اجزاء أخرى من النص امتنعنا عن التصويت عليها في الماضي لا نستطيع أن نوافق على الاشارة غير المقبولة في الفقرة العاشرة من الديباجة والفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق الى دول أعضاء في هذه المنظمة .

اننا ندرك تماما الصعوبات التي تواجهها حاليا البلدان المجاورة لجنوب افريقيا ، لذلك فقد أعطينا أولوية كبيرة لبرنامج تعاوننا مع تلك البلدان . ونحن نهيد الهدف الاساسي لمشروع القرار A/38/L.22 ، وهذا ما دعانا الى تأييده . ومع ذلك . أود أن أسجل تحفظاتنا القوية بشأن صياغة واحكام العديد من اجزائه ، وبصفة خاصة الاشارة غير المقبولة الى دولة عضو بالاسم ، هي الولايات المتحدة ، في الفقرة الاخيرة من الديباجة ، وهذه الاشارة نرفضها تماما .

واخيرا ، أود أن أؤكد من جديد تحفظاتنا المعروفة بشأن اللجوء الى النضال المسلح والى التدابير الالزامية ، التي تشير اليها قرارات عديدة .

السيد نيشيمورا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعارض

اليابان على نحو حاسم ودائم ممارسة الفصل العنصرى ، وتقدم أقصى حد من التعاون مع جهود الأمم المتحدة للقضاء عليه . وبالتالي فقد حاول وفد بلادى دائما أن يتخذ موقفا ايجابيا من مختلف مشاريع القرارات المقترحة بشأن هذا البند . وبهذه الروح أبد وفد بلادى خمسة مشاريع قرارات هي : L.22 و 24 و 27 و 28 و 31 . والواقع اننا اشتركنا في تقديم مشروع القرار L.27 الخاص بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، الذى نقدر جهوده الى حد كبير . ومع ذلك ، وللأسف ، هناك بعض القرارات التى لم يستطع وفد بلادى تأييدها ، مثلما حدث في السنوات السابقة ، لانها غير مشورة وتتسم بالمواجهة الزائدة .

وقد صوت وفد بلادى ضد مشروع القرار L.20 لانه يتضمن الكثير من العناصر ، مثل تلك التى وردت في الفقرات ٤ و ٧ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من المنطوق ، التى لا تستطيع حكومة بلادى تأييدها .

والنسبة لمشروع القرار L.21 ، فمن المؤسف أن برنامج العمل هذا قد اقترح دون أن يناقش بعمق ورغم انه قد تم اعتماد برنامج عمل لمكافحة الفصل العنصرى ، بعد اجراء مفاوضات مضية ، في المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، الذى عقد في جنيف في آب/أغسطس الماضى . ومع ذلك ، وحيث أن وفد بلادى يقدر الفلسفة الأساسية للقرار وبعض عناصر برنامج العمل ، فاننا لم نصوت ضده ولكننا امتنعنا عن التصويت .

وصوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار L.22 لاننا نستطيع أن نؤيد اتجاهه العام من أنه ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي دعمه للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا . ومع ذلك يربض وفد بلادى في تسجيل تحفظاته القوية بشأن استفراد دولة بعينها بالاتهام في الفقرة الثامنة من ديباجة القرار ، بشأن بعض العناصر الخارجية الأخرى .

وفيما يتعلق بمشروع القرار L.23، الخاص بفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا، لا تعتقد بلادي أن مثل هذه التدابير يمكن أن تشكل في الواقع وسائل فعالة وسريعة لتحقيق حل سلمي لمسألة الفصل العنصرى. فضلا عن ذلك، فإن مشروع القرار L.23 سوف يحول دون اتخاذ قرارات من جانب مجلس الأمن الذى يملك وحده سلطة فرض جزاءات الزامية. وكذلك تتضمن الفقرة ١ من المنطوق بعض العناصر التي لا يضمن وقد بلادى تنفيذها. ولهذه الأسباب سيصوت وفد بلادى معارضا لمشروع القرار L.23. وان اليابان، كما أوضح وفد بلادى في المناقشة العامة، تتخذ تدابير ملموسة مختلفة ضد جنوب افريقيا. وأود بهذه المناسبة أن تؤكد بصفة خاصة تنفيذ اليابان الحارم لحظر توريد الأسلحة لجنوب افريقيا ولمنع الاستثمار المباشر فيها.

ان الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار L.24 الذى اعتمد للتوثيق تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/38/22. ورغم أن وفد بلادى قد صوت مؤيدا للقرار، لا نستطيع أن نقبل بعض أجزاء الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٢٢٧ الى ٣٧١ من التقرير. ويشعر وفد بلادى كذلك بالقلق بشأن الفقرة ٤ من المنطوق التي تعطي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى حرية تصرف مفرطة. ونأمل جادين أن تدير اللجنة الخاصة الميزانية المخصصة لها بفعالية. وفي الختام، يأسف وفد بلادى لأن القرارات المعروضة علينا تتضمن لهجة اتهام شديدة لبعض البلدان الأعضاء. ونود أن نشير الى انه ينبغي التوفيق بين الخلافات في الرأي حول كيفية مكافحة الفصل العنصرى عن طريق الحوار، والى أن تبادل الاتهامات لا يخدم أى غرض على الإطلاق.

السيد غورييرو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت

وفد البرازيل مؤيدا لجميع مشاريع القرارات المقدمة في اطار البند ٣٢ المعنون "سياسة

الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وقد قمنا بذلك تعبيراً عن ادانتنا الشديدة لسياسات الفصل العنصرى البغيضة وعن تأييدنا للاجراءات الفعالة ، بغيضة استئصال الفصل العنصرى والنهوض بحكم الاغلبية فى جنوب افريقيا . بيد ان لدينا بعض التحفظات بشأن الصيغ الواردة فى بعض مشاريع القرارات . ولا يبد لنا ان تلك الصيغ تفضى الى تحقيق أى من أهدافنا المشتركة فيما يتعلق بجنوب افريقيا .

السيد بيويرز (شيلي ) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيداً لمعظم مشاريع القرارات الخاصة بالفصل العنصرى ، وذلك كاعادة تأكيد لادانتنا لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، ولا سيما الفصل العنصرى .

ولدى شيلي ، فى دستورها ، مبادئ واضحة للغاية تعارض التمييز العنصرى . وقد برزت هذه المبادئ لدى استقلال بلادى منذ أكثر من قرن ونصف . ولهذا كنا نرغب بشدة فى التصويت تأييداً لجميع مشاريع القرارات التى اعتمدت للتو .

ولسوء الحظ لم يكن هذا ممكناً . فالواقع الجلي لأى مراقب موضوعى هو أن مشاريع القرارات الخاصة بالفصل العنصرى قد استخدمت لاقحام عناصر تتعارض تماماً مع المبدأ الأساسى الذى ينبغى أن نسترشد به - وهو ، الكفاح ضد الفصل العنصرى بجميع أشكاله حيثما ظهر .

ان استفواد بعض الدول فى معرض تناول التعاون مع جنوب افريقيا مثال واضح على النهج التعسفى الانتقائى فى صياغة بعض هذه الفقرات . وان هذا الطابع الانتقائى الذى لا يسهم فى كسب تأييد المجتمع الدولى للكفاح ضد الفصل العنصرى ، لتعبير واضح عن اضعاف الطابع السياسى على هذه المسألة ، كما انه يقوض مصداقية القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للتو .

وهذه ليست بأفضل السبل للمساهمة بصورة فعالة فى كفاح الشعوب ضد الفصل العنصرى .



السيد كيز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد استمع أعضاء هذه الهيئة الى شرح سياسات حكومة بلادي بالنسبة لمسائل الجنسـوب الافريقي في عدة مناسبات كانت الاخيرة في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر . اننا جميعا نبغض الفصل العنصري . وملتزمون معنويا بانتهاج سياسات تشجع على ازالته .

وبالنظر الى هذه الأرضية المشتركة الواسعة بين أعضاء هذه الجمعية ، نشعر بخيبة الأمل ، لأن هذه القرارات قد قدمت مرة أخرى دون بذل أي محاولة جدية للتفاوض بشأن مضمونها وصيغتها التي تطعن على وجه التحديد في حسن نية الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء الأمم المتحدة تجاه هذه المسألة . وبالإضافة الى هذا ، تيدولنا مستندة الى نهج عام ازا\* مهمة القضاء على الفصل العنصري ، من شأنه أن يزيد تلك المهمة صعوبة وعقبا .

وكذلك فانا نعارض ، هذا العام مثلما عارضنا في السنوات السابقة ، المحاولة المستمرة لاضفاء الطابع السياسي بهذه الطريقة على هيئات تقنية مثل صندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونلاحظ بوجه خاص تلك الفقرة من القرار الخاص " بالحالة في جنوب افريقيا " التي تطلب الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تمتنع عن تقديم أية تسهيلات لجنوب افريقيا قد تساعد في خططها النووية ، وأن تستبعد جنوب افريقيا ، بصفة خاصة ، عن جميع الأفرقة العاملة التقنية التابعة للوكالة . ونعتبر هذا تدخلا مبررا له في الشؤون الداخلية للوكالة ، التي هي منظمة دولية مستقلة لها دستورها الخاص . وما له دلالة ، اننا لا نفهم كيف يمكن النهوض بمحاولة ابقاء الجنوب الافريقي خاليا من الأسلحة النووية عن طريق منع جنوب افريقيا من القيام بأي اتصال بالمنظمة المكلفة بصفة خاصة بالمساعدة في هذا الجهد . وفي هذا الصدد ، يجسد القرار الى حد كبير كثيرا مما نجده غير مفيد ، بل مضرا بأي جهد واقعي لمعالجة مشكلات جنوب افريقيا .

(السيد كيز ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

وأخيرا ، لا يسعنا الا أن نجد ان الانتقاد الحاد الموجه ضد حكومة بلادي وعدد قليل من الحكومات الأخرى ، والوارد في عدد من هذه القرارات أمر مشير للاعتراض . فلماذا تجاهل واضعو هذه القرارات الحقائق المعروضة عليهم ، واهملوا الاعتبار الذي يسود عادة بين الحكومات الصديقة في هذا المحفل ؟ وفي هذا الصدد ، أسوق على سبيل المثال لا الحصر ، التهم الواردة في القرار بشأن التعاون العسكـرى والنووى مع جنوب افريقيا ، ولا سيما الاتهام الذى يشير الى موافقة حكومة الولايات المتحدة على طلب مقدم من شركات امريكية للتعاقد على تقديم المشورة والخدمـات التقنية لشركة في جنوب افريقيا توفر مفاعلاتها النووية التجارية الكهرباء لشبكة توزيع القوة الكهربائية على مستوى البلاد . ولا تمثل هذه الموافقة أدنى انتهاك لحظر الأسلحة .

لقد تناولنا هذه المسألة في هذه القاعة في ١٤ تشرين الأول / اكتوبر . ولم يحاول أحد منذ ذلك الحين أن يطعن في المعلومات التي قدمناها آنذاك . وحقيقة ان الولايات المتحدة قد ذكرت بفردتها ، بالرغم من ان شركات من عدد من الدول الأعضاء - كما أحيطت هذه الجمعية علما - قد اشتركت في نفس المناقصات ، انما ترغمنـا على ان نستخلص أن الفقرة المعنية لم تدرج بوصفها مساهمة في جهد مكافحة الفصل العنصرى ، بل أدرجت كمحاولة ليس لها ما يبررها لاستفراد الولايات المتحدة بالانتقاد . وقد تشجعنا بالبيانات العديدة التي أدلت بها الوفود التي ترفض أيضا ممارسة استفراد دول أعضاء بصورة غير عادلة بالانتقاد في هذه القرارات .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن رغبتنا في مواصلة التعاون مع جميع ذوى النية الحسنة في الجهود الايجابية الرامية الى وضع حد للفصل العنصرى . ونحن نتطلع الى اليوم الذى تستحق فيه القرارات التي تمت صياغتها ، بروح بناءة حقا ، التأييد الجماعي من جميع الذين يلتزمون مثلنا بالنهوض بالعدالة في جنوب افريقيا ، ونتطلع الى اليوم الذى تحظى فيه هذه القرارات بذلك التأييد .

السيد لوليشكي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : صوت

الوفد المغربي مؤيدا لجميع مشاريع القرارات المقدمة بموجب البند المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وهذا التصويت يوضح رفض مملكة المغرب الكامل لاية سياسة للتمييز العنصرى ايا كانت دوافعها أو بواعثها ، وبصفة خاصة ، أشبع أشكال العنصرية ، وأعني بذلك الفصل العنصرى . كما يوضح هذا التصويت شجب المغرب لكل التدابير المتخذة من جانب نظام جنوب افريقيا لادامة سياسة العبودية والاهانة التي ينتهجها ازاء الغالبية المقهورة لشعب جنوب افريقيا . ويؤكد هذا التصويت ، أخيرا ، التأييد غير المشروط الذى تقدمه مملكة المغرب بصورة فعالة ومستمرة لشعب جنوب افريقيا الشقيق في نضاله البطولي الذى يواصل خوضه لضمان اقامة مجتمع ديمقراطي حر .

بما ان القضاء على الفصل العنصرى هو مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي ، يعد دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في هذا الصدد دورا حاسما من أجل الاسراع باعناق غالبية شعب جنوب افريقيا ، وتحريره من سياسة نظام جنوب افريقيا المهينة التي لا تعرف الرحمة .

وتظهر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة توا ، والتي من أجلها نود أن نشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الاشادة التي تستحقها تماما ، الموقف الاجماعي المبدئي للمجتمع الدولي ضد سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا ، والتي وصفت عن حق بانها جريمة ضد الانسانية . ومع ذلك ، فقد استخدمت في بعض القرارات بعض فقرات أو صياغة خاصة لاستفراد بعض البلدان وذكرها بالاسم . ونحن نعتبر ان هذه الصياغة ليس لها ما يبررها دائما ، وبالتأكيد من غير المحتمل أن تسهل التنفيذ السريع لهذه القرارات . هذا هو الحال فيما يتعلق ، بصفة خاصة ، بمشاريع القرارات A/38/L.20 و L.23 و L.26 ، التي لم يتمكن الوفد المغربي من المشاركة في تقديمها لهذه الأسباب ذاتها .

A/38/PV.83

132

السيد بايونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : صوت وفد بيرو مؤيدا لجميع مشاريع القرارات الواردة في إطار البند ٣٢ من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا " . وذلك وفقا لموقفنا الراسخ الذى يقضي بادانة الفصل العنصرى .

ومع ذلك ، نود أن ندخل تحفظات على بعض أجزاء القرارات المتخذة التى تدين بعض الدول لأعضاء بالأسم . إذ ان هذا يمكن ان يفسر بانه موقف انتقائي ومن ثم تمييزى .

وفضلا عن ذلك ، لا يعتقد وفد بيرو ان البحث عن حلول للمشاكل الدولية بجنب أن يتم بوسائل العنف . لذلك ، لدينا تحفظات بشأن الأجزاء التى تشجع النضال المسلح فى تلك القرارات . ونشعر بان ذلك لا يتماشى مع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

السيد كو (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد دأبت بورما دوما على رفض سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ويوجد صدى هذا الاقتناع فى تصويتنا الايجابى بشأن جميع مشاريع القرارات التى طرحت للتصويت توا .

ومع ذلك ، لدى وفد بلادى تحفظات فيما يتعلق بصيغة بعض الفقرات فى مشاريع القرارات A/38/L.20 و L.25 و L.26 ، التى يوجد بها استفراء انتقائي لبلدان محددة .

السيدة كراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : يؤيد وفد بلادى أى قرار بشأن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، لأننا نتفق مع المجتمع الدولى فى ادانة سياسة حكومة جنوب افريقيا هذه . ان هذا النظام المقيت للتمييز العنصرى انما ينتهك المبادئ الأساسية لحقوق الانسان والحريات الأساسية المنصوص عليها فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان . وبالإضافة الى ذلك ،

تجاهلت جنوب افريقيا النداءات المستمرة للمجتمع الدولي ، بان تتخذ اجراء مناسباً للقضاء على هذه السياسة ، وللسماح لجميع شعوب جنوب افريقيا بان تشارك بحرية في تقرير مستقبلها . ومع ذلك ، لدى وفدنا تحفظات بشأن بعض القرارات التي اتخذت والتي تذكر دولا بالاسم . اذ اننا نشعر بان هذا يتناقض مع العلاقات الودية التي تقيمها حكومة بوليفيا مع الدول المذكورة .

السيد علي (عمان) : ان موقف وفد عمان دائما مؤيد لجميع القرارات التي تدين سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا . ولقد صوت وفد بلادى لصالح جميع القرارات المطروحة أمامنا اليوم ، ولكنه - في نفس الوقت - يريد أن يسجل تحفظه على تلك الفقرات التي أدانت تحديد بعض الدول الصديقة التي تتبادل معها علاقات دبلوماسية

السيد نينغ فيكتوريا ( الجمهورية الدومينيكية ) ( ترجمة شفوية عن )  
الاسبانية ) : ان جزءا أساسيا من السياسة الخارجية لبلادنا يقوم على اداة سياسية  
 الفصل العنصرى المقيمة . وبالنسبة لبلد كالجمهورية الدومينيكية التي يتكون - مجتمعها  
 من خليط غني ومتنوع من الأعراق فان أى شكل من أشكال التمييز العنصرى أو الثقافي أو  
 السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى يعد انتهاكا للمبادئ الاساسية التي تقوم عليها  
 أمتنا . وبناء على ذلك ، فانه نظرا الى الطابع المتعدد الأعراق الذى يتسم به شعبنا  
 والذى نفخر به لا بد ان تعتبر حكومتى الفصل العنصرى جريمة ضد البشرية وعنصرا سلبيا  
 معاكسا للسلم والامن الدوليين . ومن ثم فاننا نرفض رفضا قاطعا الفصل العنصرى وان ذكرت  
 بوضوح المبادئ التي تقوم عليها سياستنا الخارجية فاننا نود تحليل تصويت وفد بلادى على  
 الفقرات الواردة في مختلف مشاريع القرارات التي جرى التصويت عليها بصورة منفصلة في  
 الجمعية العامة . لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على هذه الفقرات لانه ، كما قلنا في  
 مناسبات سابقة ، نشعر أن استفرااد بلاد معينة بالنقد ليس أمرا بئيا . ان هذا لا يدخل  
 الا عوامل خارجية تناهض أهداف القرارات المعنية ويجرد هذه الفقرات من روحها ، ونص  
 القرارات من التوازن الصحيح والموضوعية . ان هذا أيضا يخاطر مبدأ العالمية الذى ينبغي  
 أن نستهدى به في قرارات منظمنا .

ولنفس هذه الأسباب امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.25 ، وهو  
 مشروع القرار الوحيد الذى اتخذنا بصدده هذا الموقف .

لقد أراد وفد بلادى بتعليقه للتصويت أن يسجل موقف بلادنا المبدئي . أود كذلك  
 أن أنوه باننا نؤيد كل مشاريع القرارات التي تتماشى مع رفضنا الواضح وارادتنا الكاملة لسياسة  
 الفصل العنصرى المقيمة - التي لا نستطيع الا أن نصفها بهذه الصفة .

السيد نفوايلا مبالا كالندا ( زائير ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : لقد  
 صوّت وفد بلادى مؤيدا ١٠ من ١١ مشروع قرار تم بحثها في اطار البند ٣٢ من جدول  
 الأعمال ؛ ولم يشترك في التصويت على مشروع قرار واحد . ومع ذلك ، فان وفد بلادى يؤيد

أن يعرب عن تحفظاته على فقرات تذكر فيها بالاسم بعض الدول التي تقيم بلادى معها علاقات دبلوماسية .

السيد غارسيا مورينو ( كولومبيا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : يرفض

وفد كولومبيا بصورة تقليدية سياسة الفصل العنصرى التي نعتبرها جريمة ضد الانسانية . وهذا يتسق مع سياسة بلدى الثابتة في معارضة أى شكل من أشكال التمييز ، وتأييدها لكفاح من أجل الحريات الاساسية في جميع بلدان العالم بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، وتفانيها في خدمة السلم والعدالة .

ومع ان وفد كولومبيا يوافق على معظم الاعتبارات والمبادئ التي تقوم عليها مشاريع القرارات ، وعلى الادانة القاطعة للفصل العنصرى الذى أدناه بشدة وباستمرار في مختلف الهيئات الدولية ، فاننا نعتقد ان بعض القرارات تتضمن فقرات تفقدها موضوعيتها وتوازنها وانضباطها . ولا نوافق على استفراد بعض البلدان التي نقيم معها علاقات دبلوماسية بالادانة . اننا نعتقد ان هذه الفقرات لا تساعدنا في الاقتراب من تحقيق الأهداف التي ننشدها .

ولهذه الأسباب مجتمعة امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.25 ، وصوتنا مؤيدين لجميع مشاريع القرارات الأخرى .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : بهذا تكون الجمعية العامة قد

انتهت نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال .

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

( أ ) فصول ينظر فيها في الجلسة العامة مباشرة [ الفصول الأول والسادس ( الفرعان

باء وهاء ) ، والثامن والتاسع ( الفروع ألف الى جيم ) ]

( ب ) السنة الدولية للمسلم :

١ ' تقرير الامين العام ( A/38/413 و Add.1 ) :

٢' مشروع القرار (A/38/L.16) .

٣' تعديل (A/38/L.41) ؛

٤' تقرير اللجنة الخامسة (A/38/658)

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : أعطي الكلمة لممثلة كوستاريكا التي ترغب في أن تقدم مشروع القرار A/38/L.16 في إطار هذا البند .

السيدة كاسترو دي باريش ( كوستاريكا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : السيد الرئيس ، يسرني بالغ السرور أن أتمكن من مخاطبة الجمعية العامة وانتم في مقعد الرئاسة . انه . . . لشرف عظيم لي أن أتكلم . . . في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال ، وهو الخاص بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسنة الدولية للسلم ، التي كما يعلم الممثلون أعلنتمها الجمعية العامة في قرارها ١٦/٣٧ بتاريخ ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

ان أهمية هذه السنة التي تبدأ فسي ٢٤ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٥ -يوم الذكرى السنوية الاربعين للأمم المتحدة - لا يمكن المبالغة في تقديرها ، خاصة بالنظر الى تعاظم التوتر الدولي والحاجة الى مضاعفة المجتمع الدولي لجهوده لتأييد مبادئ وأهداف الأمم المتحدة التي تسعى لصيانة السلم والأمن الدوليين .



ومن الواضح بجلاء ان الوضع الراهن في العالم يستلزم منا أن نكرس انفسنا لتعزيز مبادئ الميثاق والنهوض بها . ان هدف الميثاق هو في نهاية المطاف هذا الهدف . وقد صرح ذلك دائما في تاريخ البشرية . ان السلم والأمن كانا دائما طوال تاريخ البشرية مطمحا ومثالا ولكن هذا المثال كان دائما هشا ومفتتا . ولهذا هناك حاجة ماسة الآن ، في رأينا ، الى النهوض بأنشطة مشتركة من جانب المجتمع الدولي لتهيئة مناخ يذكي الادراك العام لضرورة التعاون في العمل صوب السلم الحقيقي في العالم . ان التكافل والارادة السياسية للتعريف به سيلعبان دورا بارزا .

وفي البيان الملهم الى الاكاديمية البابوية للعلوم الذي القاه البابا يوحنا بولس الثاني في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، في الجزء المعنون "بنا السلم الدائم" ذكر: "ان العمل لبنا السلم لا يمكن أن ينتهي أبدا . ان السلم جهد مستمر وهو مسؤوليتكم ، فقد عهد اليكم بذلك لتعزيز العدالة مع الحرية ، حرية الفكر التي تجعل بحوثكم عن التطبيقات التقنية ممكنة ، حرية الفكر التي تتيح لكم اختيار خيارات اخرى عند ما تنتهك خيارات معينة واستخدام بحوثكم واكتشافاتكم لأغراض العدالة والسلم .

"ان المجتمع العلمي اكثر من اى مجتمع آخر هو مجتمع السلم لأن بحوثكم المستمر عن الحقيقة في مجال الطبيعة مستقل عن الايديولوجيات وبالتالي مستقل عن الصراعات التي تنتج عنها . وتحتاج أنشطتكم الى تعاون مخلص والى المشاركة الحرة في نتائج أبحاثكم .

وأود أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/38/L.16 الذي يقدمه وفدى مع وفود الأرجنتين ، اكوادور ، اوروغواى ، باكستان ، بنغلاديش ، بنما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، رومانيا ، زائير ، سانت لوسيا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، شيلي ، غواتيمالا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، قبرص ، كولومبيا ، مالطة ، مصر ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، هندوراس .

ان مشروع القرار الذي أقدمه سيتيج المضي قدما بالأعمال التحضيرية للسنة الدولية للسلم . وهو يتضمن نصوصا اجرائية ويعرض مختلف المراحل التي ينبغي اجتيازها كما جاء في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/38/413 و Add.1، الذي أعده وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٦/٣٢ في عام ١٩٨٢ .

ان مشروع القرار يحيط علما مع الارتياح بهذا التقرير . فهو يسلم بأن هذه السنة ستكون هامة بشكل خاص وستكرس لتركيز جهود الامم المتحدة ودولها الاعضاء على تعزيز مثل السلم كدليل على تفانيها في خدمة السلم بجميع الوسائل الممكنة . واحدى هذه الوسائل تتمثل في الاحتفال بهذه السنة ، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة ، كما سيضطلع بأنشطة تحضيرية بما في ذلك حلقات دراسية اقليمية للنهوض بالتأييد الضروري لجعل السنة ذات مغزى ومنتجة .

والفقرتان ١ و ٢ من مشروع القرار يهدفان ، والفقرة ٣ تطلب الى الأمين العام انشاء صندوق للتبرعات لتمويل برنامج السنة الدولية وتحت الفقرة جميع الدول على المساهمة بسخاء في هذا الصندوق . وفي الفقرة ٤ يطلب من الأمين العام أن يقوم في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ بتنفيذ الأعمال التحضيرية اللازمة للاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، بما في ذلك تنظيم الحلقات الدراسية اقليمية المكثفة لتعزيز أهداف السنة .

ويؤمن وفدى انه ليس بكثير أن نطلب من الجمعية العامة الموافقة على هذا الاعتماد المتواضع لعقد هذه الحلقات الدراسية المحددة في المرفق ٥ من التقرير والآثار الادارية والمالية المترتبة عليه ترد في الوثيقة A/38/658 .

وفي الفقرة ٥ من مشروع القرار يطلب من الأمين العام ان يبلغ الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين بمشروع برنامج السنة الدولية للسلم والترتيبات المتعلقة بتمويلها . وفي الفقرة ٦ تقرر الجمعية العامة ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين بندا معنونا " السنة الدولية للسلم " .

ان وفدى والمشاركين في تقديم مشروع القرار يأملون ان هذا المشروع سوف يعتمد دون اجراء تصويت ، وتحقيقا لهذه الغاية ناشد جميع الوفود ابداء النية الحسنة نحو هذا المشروع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ادعو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي يرغب في عرض التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.41 لمشروع القرار A/38/L.16 الذي تم تقديمه منذ لحظات .

السيد كيز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مثل هذا الوقت من العام الماضي انضمت حكومتي الى توافق الآراء بشأن القرار ١٦/٣٧ الذي اعلن ان تكون ١٩٨٦ هي السنة الدولية للسلم . الا أن وفدي في ذلك الوقت شأنه شأن وفود أخرى دعا الى القيام بالمسؤولية المالية من جانب الأمانة العامة لوضع برنامج للعام . وقد أكدنا على اننا نتوقع من الأمين العام ضمان ان تتفق الاحتياجات المالية والمبادئ التوجيهية التي وضعها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢٤/٣٤ ، ولا سيما الفقرة ١٣ التي تنص على ما يلي :

" لا ينبغي الاعلان عن هذه السنة قبل وضع الترتيبات الضرورية لتمويلها وينبغي أن يعتمد ذلك بصورة مبدئية على التبرعات " .

ان حكومتي تشعر ببالغ القلق ازاء الوثيقة A/C.5/38/60 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الذي يطالب بمبلغ ٤٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لخمس حلقات دراسية اقليمية واعتماد آخر قدره ٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لسفر واقامة موظفي الأمانة العامة والخبراء . وهذا الرقم الأخير خفض بعد ذلك الى ٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في اللجنة الاستشارية للشؤون الادارية والمالية وفي اللجنة الخامسة .

صفحة الانضمام الى توافق الآراء بشأن هذا البند هذا العام ، فقد قدمنا تعديلا للفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/38/L.16 ادرجنا فيه عبارة " استخدام صندوق التبرعات " بعد عبارة " ترجو أيضا من الأمين العام " وقبل عبارة " ان يقوم بالأعمال التحضيرية في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ " . وعلى ذلك يصبح نص الفقرة ٤ المعدلة من المنطوق كما يلي :

" ترجو أيضا من الأمين العام أن يستخدم صندوق التبرعات ليقوم في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ بالأعمال التحضيرية اللازمة للاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، بما في ذلك تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية المكرسة لتعزيز أهداف السنة " .

ونطلب باحترام النظر الجدي من الجمعية العامة في مشروع التعديل هذا .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية)

ان وفد بلادي يقدر تماما الاسباب التي دفعت مثل الولايات المتحدة الى التقدم بتعديل للفقرة ٤ من مشروع القرار A/38/L.16 . انه يقترح اضافة عبارة " استخدام صندوق التبرعات " لتمويل الحلقات الدراسية الاقليمية .

وان وفد بلادي الذي لم يتح له الوقت لمشاركة كل مقدي مشروع القرار الاخرين نظرا لان هذا التعديل قد قدم توا ، لا يمكنه ، للأسف ، قبول هذا الاقتراح . لقد توصلت اللجنة الخامسة بالفعل الى قرار بشأن هذه المسألة ؛ وقد فعلت ذلك بهامش كبير هذا الصباح .

ثانيا ، ان تمويل الحلقات الدراسية الاقليمية يتفق مع الخطوط الارشادية للاحتفال بالسنوات الدولية . والمثال على ذلك هو السنة الدولية للشباب حيث خصص مبلغ ٨٥٠ . . . . دولار لهذا الغرض .

ثالثا ، ان التبرعات للصندوق التي سوف تستخدم لتعزيز السنة لم يعلن عنها بعد ونحن لا نعتقد ان الصندوق ينبغي ان يتحمل عبئا يؤدي الى اخذ اموال من الاموال المخصصة للاحتفال بالسنة وبالتالي نجعله اقل مغزى مما ينبغي ان يكون عليه .

ونحن نحث مثل الولايات المتحدة ان يفكر في تعديل اقتراحه الوارد في الوثيقة A/38/L.41 . ونرى اننا لا ينبغي ان نعدل الفقرة ٤ باضافة عبارة " استخدام صندوق التبرعات " وبدلا من ذلك ، في نهاية الفقرة بعد كلمة " السنة " نستعيز عن الفاصلة المنقوطة بفاصلة ونضيف العبارة ؛ " وان تمول هذه بقدر المستطاع من الموارد الحالية ، طبقا لقرار اللجنة الخامسة " . ويمكن ان يكون هذا تعديلا لنصنا نستطيع ان نقبله . واذا كان هذا مقبولا لدى وفد الولايات المتحدة ، فربما يمكن اعتماد مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت . ان عبارة " بقدر المستطاع " قبلها وفد الولايات المتحدة في اللجنة الثانية . وكما قيل لنا في اللجنة الخامسة فان المبلغ المتجاوز المتضمن هو ٧٠ . . . . دولار فقط وليس ٨٤ . . . . دولار كما جاء في الفقرة ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية ( A/C.5/38/60 ) . وهذا مبلغ صغير جدا وربما يكون اقل من ذلك الرقم ، وهذا يتوقف على مكان عقد هذه

الحلقات الدراسية الاقليمية .

وعلى سبيل المثال فان الحلقات الدراسية الاقليمية لأمريكا اللاتينية تكلف مبلغاً معيناً عندما تعقد في سنتياغو، شيلي، في المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ولقد عرضنا استضافة هذه الحلقة الدراسية، وستكون التكلفة من ثم أقل نظراً لقصر المسافة بين نيويورك وسان خوزيه، عاصمة كوستاريكا عن المسافة بين نيويورك وسنتياغو عاصمة شيلي. ونفس الشيء يمكن ان يطبق بالنسبة للحلقات الدراسية الاقليمية الاخرى.

ولقد تشاورت مع ممثل الولايات المتحدة، ويبدو اننا لن نتمكن من التوصل الى قراراً فوراً حيث لم استطع التداول مع كل مقدمي مشروع القرار. ولكل هذه الاسباب اطلب منكم بكل احترام، سيدى الرئيس، ان تتفضلوا بتأجيل التصويت على مشروع القرار A/38/L.16 لاتاحة الفرصة للجميع لتقييم الموقف الجديد. واذا كان ممكناً فاننا سنتوصل الى صياغة يتفق عليها. واذا لم يثبت بعد المشاورات ان ذلك ممكن فحينئذ يمكن بعد الغد، او حينما ترون ذلك مناسباً، ان نصوت اما على تعديل الولايات المتحدة او على اقتراحنا المقابل.

اننا مانزال متفائلين، ولا نزال نأمل في ان يعتمد برنامج السنة الدولية للسلم دون اجراء تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اذا لم يكن هناك اعتراض، فنظراً للطلب المقدم من ممثلة كوستاريكا فاني اقترح تعليق دراسة هذا البند على ان نعود اليه في اجتماع قادم في وقت ما هذا الاسبوع.

وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥.